جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الإقتصاد والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم :علوم تسيير

الموضـــــــوع:

علاقة المقاصة الإلكترونية بالبنوك التجارية

(دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية BDL - الأغواط -)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية :

تخصص : تسويق مصرفي

من إعداد الطالبة :

❖ حماد فدوى

إشراف الأستاذة (الدكتورة) :

د. زينب الرق

الإسم واللقب	الدرجة العليمة	الجامعة	العضوية
أ.د عبد الجبار مخطاري	أستاذ محاضر	جامعة عمار ثليجي	رئيسا
ذ . زينب الرق	أستاذ محاضر	جامعة عمار ثليجي	مشرف ومقررا
أ . مصطفى مراد	أستاذ	جامعة عمار ثليجي	مناقشا

السنة الجامعية:2022– 2023

شكـر وتقديـر

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى

أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه

الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة " زينب الرق "

على إشرافها على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معنا ،

وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة

فلها منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام

بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي

ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا؛

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل

سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

حماد فدوى

الإهـــــداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله وما تحظى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته إليك يا خالقنا نتوجه بالشكر على نعمة العقل والعلم التي أنعمت بها علينا

إلى الحبيب المصطفى صاحب هدانا الأول ونبراس مسيرتنا على الأرض

إلى من رضاهم من رضا ربنا ودعاؤهم ينير قلوبنا إلى ينابيع الحب والحنان

"أمي وأبي "

إلى من منحنا الكثير من وقته وجهده ومد لنا يد العون والمساعدة

إلى أستاذنا الدكتورة " زينب الرق "

إلى من رافقونا طيلة حياتنا بحلوها ومرها إلى الثغور الباسمة في حياتنا ،والأمل المزروع بين حنايا ضلوعنا ، أخواتي الغاليات " خديجة ،حنان ، رندة "

إلى براعم قلبي تسنيم ،بيسان ، تيم ، سراج

إلى كل أساتذتنا الكرام

إلى كل أهلنا وأقربائنا وأصدقائنا وكل من ساعدنا في إتمام هذا البحث

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ؛

حماد فدوى

ملخص الدراسة:

تعتبر المقاصة الإلكترونية أحد اهم الأنظمة الحديثة التي تستخدمها البنوك التجارية لتسهيل العمليات المالية وتعد من أهم وسائل التحول إلى الاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى رفع مردودية وأداء البنوك التجارية وزيادة الإنتاجية فالعلاقة بشكل عام بين المقاصة الإلكترونية والبنوك التجارية تعد علاقة متبادلة تستفيد منها كلا الأطراف حيث تسهل على البنوك الإجراءات المالية، وتسهم في تحسين كفاءة العملية المصرفية

والهدف من هذه الدراسة هو معرفة واقع المقاصة الإلكترونية وعلاقتها بالبنوك لتجارية وكيف تتم داخل وكالة بنك التنمية المحلية؛ حيث إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الجانب النظري المتعلق بالدراسة النظرية وأداة المقابلة لإسقاطه على دراسة حالة في بنك التنمية المحلية؛

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية؛ المقاصة الإلكترونية؛ بنك التنمية المحلية؛

Abstract:

Electronic clearing is one of the most important modern systems used by commercial banks to facilitate financial operations and is one of the most important means of transition to the digital economy, This increases the efficiency and performance of commercial banks and increases productivity, The overall relationship between electronic clearing and commercial banks is a mutual relationship benefiting both parties as banks facilitate financial procedures and contribute to improving the efficiency of the banking process,

The aim of this study is to learn the reality of e-clearing and its relationship with commercial banks and how it takes place within the Local Development Bank agency; relied on the analytical descriptive curriculum to learn the theoretical aspect of the theoretical study and the corresponding tool to drop it on a case study at the Local Development Bank;

Keywords: commercial banks; Electronic clearing; Local Development Bank;

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	IV
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
جدول المختصرات	XII
مقدمة	**أ–ب**
الإطار المنهجي	
أولا: إشكالية الدراسة	**5**
ثانيا : فرضيات الدراسة	**5**
ثالثا : أهداف الدراسة	**5**
رابعا : أهمية موضوع الدراسة	**6**
خامسا : منهج البحث	**6**
سادسا : حدود الدراسة	**6**
سابعا : الدراسات السابقة	**6**
ثامنا : أسباب إختيار الموضوع	**9**
تاسعا: صعوبات الدراسة	**9**
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي لتطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية	
تمهيد	**11**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**12**

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية ونشأتها	**12**
أولا_ مفهوم البنك التجاري	**12**
ثانيا: نشأة وتطور البنوك التجارية	**13**
ثالثا: تعريف البنوك التجارية	**14**
المطلب الثاني :خصائص البنوك التجارية و أهميتها	**15**
أولا – خصائص البنوك التجارية	**15**
ثانيا – أهمية البنوك التجارية	**16**
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	**17**
أولا: وظائف التقليدية للبنوك التجارية	**17**
ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية	**19**
المطلب الرابع : أسس البنوك التجارية	**21**
المبحث الثاني : ماهية المقاصة الإلكترونية	**22**
المطلب الأول : مفهوم ونشأة المقاصة الإلكترونية	**22**
أولا :تعريف عام للمقاصة الإلكترونية :	**22**
ثانيا :الفرق بين المقاصة التقليدية والمقاصة الإلكترونية :	**26**
ثالثا : أهمية المقاصة الإلكترونية :	**27**
رابعا: نشأة وتطور المقاصة :	**27**
المطلب الثاني : خصائص ووظائف المقاصة الإلكترونية	**28**
أولا:خصائص المقاصة الإلكترونية	**28**
ثانيا :وظائف المقاصة الإلكترونية :	**29**
المطلب الثالث: مبادئ عمل المقاصة الإلكترونية :	**30**
المطلب الرابع: ميكانيزمات المقاصة الإلكترونية	**33**
المبحث الثالث : العلاقة بمركز المقاصة	**35**
المطلب الأول : علاقة البنك المقدم بمركز المقاصة الإلكترونية :	**35**
المطلب الثاني : علاقة البنك المسحوب عليه بمركز المقاصة الإلكترونية:	**36**
المطلب الثالث : علاقة البنك المقدم بالبنك المسحوب عليه :	**36**
خلاصة الفصل	**39**

الإطار التطبيقي	
الفصل الثاني : دراسة التطبيقية بوكالة التنمية المحلية BDL –بالأغواط–	
تمهيد	**42**
المبحث الأول : نبذة عامة عن بنك التنمية المحلية (BDL)	**43**
المطلب الأول : تعريف ونشأة بنك التنمية المحلية	**43**
أولا :تعريف بنك التنمية المحلية	**43**
ثانيا :نشأة بنك التنمية المحلية	**44**
المطلب الثاني : خصائص ومهام بنك التنمية المحلية	**45**
أولا: خصائص بنك التنمية المحلية	**45**
ثانيا: مهام بنك التنمية المحلية	**45**
المطلب الثالث : سياسات بنك التنمية المحلية وهيكله التنظيمي	**45**
أولا : سياسات بنك التنمية المحلية	**45**
ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	**48**
المبحث الثاني : عرض المقابلة مع الإطار البنكي	**49**
المطلب الاول : واقع البنوك التجارية	**49**
المطلب الثاني : واقع المقاصة الإلكترونية	**50**
المطلب الثالث: نتائج تحليل المقابلة	**53**
نتائج الدراسة	**55**
خلاصة الفصل	**56**
الخاتمة	**59**
قائمة المراجع والمصادر	**62–61**
الملاحق	**65–64**

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
01	الفرق بين المقاصة التقليدية والمقاصة الإلكترونية	26

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العبارة	الصفحة
1.	دورة عملية القاصة الإلكترونية	24
2.	نموذج يصف غرفة المقاصة	25
3.	نظام واضح ومؤمن ذاتيا	32
4.	إنطلاقة البنك التنمية المحلية	44
5.	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية	48

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (01)	آلية المقاصة الإلكترونية	64
الملحق (02)	السند	65

جدول المختصرات

CIB	Commercial international bank
SWIFT	Society for worldwide interbank financial telecommunication
CPI	Center pré compensation interbancaire
RTGS	Real time gross settelement
ARTS	Algeria real time settelement
SPM	System paiment mondial
ATM	Automated teller machine

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات جد مهمة من أبرزها التطورات في الجانب التكنولوجي والذي قد ساهم بشكل ملحوظ في التأثير على النشاط الاقتصادي حيث يعتبر هذا التطور التكنولوجي من بين النقط المهمة التي تفرض نفسها بقوة داخل المؤسسات المالية والمصرفية والبنوك ولعلها تعتبر من اهم القطاعات التي تأثرت بصورة واسعة وسريعة حيث شكلت قفزة نوعية في صورته التقليدية الى اقتصاد جديد تختلف آلياته وبنيته ونوعيته وأسلوبه على الإقتصاد التقليدي ويعود الفضل بذلك الى إندماجه بالموجة الإلكترونية الرقمية حيث ضربت هاته الموجة الجانب المصرفي الذي يعتبر قطاعا حساسا بدوره وذا تأثر سريع بجميع المتغيرات في أي دولة كان ومن أهم مسارات الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ؛

لذلك فإن تأثر القطاع الاقتصادي بالثورة التكنولوجية ونضم المعلومات أدى الى تأثر القطاع المصرفي بهذا التيار وأصبح يتحول من العمل المصرفي التقليدي الى العمل المصرفي الإلكتروني حيث أدى هذا التزاوج المنسجم بين البنوك والتطور التكنولوجي الى ظهور ابتكارات فنية وتقنية متواصلة أفرزت تيارات من المنافسة بين البنوك التي أبدعت في تقديمها وإظهار الخدمات المصرفية بحلة جديدة وإلكترونية بحتة؛

ومن بين هاته الخدمات تم تحديث نظام الدفع والإنتقال من التسوية التقليدية الى التسوية عن بعد كإستجابة عالمية لأوجه القصور في النظام القديم أي نظام المقاصة اليدوية حيث اظهرت تفوقها هيا الأخرى من جميع الجوانب وسد الثغرات التي كانت توجد في المقاصة التقليدية ألا وهيا المقاصة الإلكترونية والتي تعتبر من أحدث الأنظمة المصرفية وأكثرها تطورا, بحيث تعمل على القيام بعملية التقاص (شيكات إعتماد على الصور ومعلومات الشيكات المتداولة من خلال شبكة إتصالات رئيسة آمنة وسريعة تربط فروع البنوك ومراكزها الرئيسية بمركز التقاص في البنك المركزي)؛

إن تطور وعولمة الخدمات المصرفية عرفت إزدهارا وإدراكا لابأس به في الدول العربية وعلى غرار هاته الدول قامت الجزائر بتحرير قطاعها المصرفي من اجل تأقلمه مع ضروريات الاقتصاد, حيث رسم هذا التحرير بإصدار القانون (10-90) المؤرخ 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد والقرض قانون لربما كان هو النقطة الفاصلة في عملية الإصلاح المصرفي والمالي باعتباره كسر لشوكة النظام القديم وبموجب هذا القانون يتم تشجيع العلاقات التجارية بين المتعاملين مما يكون لديه التأثير على تحديث النظام المصرفي في الجزائر ونظام الدفع على وجه الخصوص لضمان أمن أكبر للعمليات المصرفية؛

ولقد برزت نتائج هذا الإصلاح في الظهور في أواخر التسعينات مع إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (الأجنبية والمحلية) مما أدى ذلك الى توهج شعاع المنافسة, ومن اجل مواكبة هاته العصرنة شرعت الجزائر منذ سنة 2003 بتحديث أنظمتها المصرفية خاصة وبعد البحوث كانت سنة 2006 المنفذ لعدة مشاريع كانت

مسطرة من بينها تطوير الخدمات المالية من الجانب الإلكتروني وفي ماي 2006 تم إدخال نظام المقاصة الآلية من اجل معالجة العمليات المالية والتخلص من الآلية اليدوية ومعالجتها

ولقد إقتضت الدراسة تقسيم الموضوع إلى فصلين وخاتمة حيث ركزت في الفصل الاول على البنوك التجارية ثم تطرقت الى المقاصة الالكترونية بعدها مباشرة تحدثت عن العلاقة بين مركز المقاصة الالكترونية والبنوك الاخرى أما بالنسبة الفصل الثاني وهو ما خص بالدراسة التطبيقية وذكرت وتحدثت فيه عن تطبيق المقاصة الالكترونية في بنك التنمية المحلية BDl وفي الاخير لخص العمل بخاتمة عامة تحتوي على النتائج التوصيات

الإطار المنهجي

أولا: إشكالية الدراسة:

للرفع من كفاءة البنوك ومواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة برز دور نظام المقاصة الالكترونية كأحد اهم أنظمة الدفع الحديثة واهم الخدمات المالية وهذا هو جوهر المذكرة ومحل الدراسة ؛

وعليه إرتأيت أن تكون الإشكالية كالآتي :

ماهي علاقة المقاصة الإلكترونية بالبنوك التجارية ؟

ومن هذه الإشكالية نقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية المرتبطة بها وتتمثل فيما يلي :

- ماهي البنوك التجارية ؟
- ماهي المقاصة الإلكترونية ؟
- ماهو الفرق بين المقاصة الإلكترونية والمقاصة التقليدية ؟
- ماهو واقع نظام المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

تتناول الدراسة علاقة المقاصة الإلكترونية بالبنوك التجارية ومنه نستخلص الفرضيات التالية:

- تميزت المقاصة الإلكترونية عن المقاصة التقليدية بأنها الأقدر على معالجة التحويلات المالية
- ساهم نظام المقاصة الإلكترونية في القضاء على المشاكل التي واجهت المقاصة التقليدية سابقا
- تمكنت البنوك التجارية من إستغنائها عن المقاصة التقليدية
- ربحية البنوك التجارية ازدادت عند اعتماد نظام المقاصة الإلكترونية

ثالثا : أهداف الدراسة

إن أهداف الدراسة التي أرغب في الوصول إليها من خلال دراستي تتمثل فيما يلي :

محاولة تسليط الضوء على كيفية إستخدام هذا النظام ؛

التعرف على اهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمقاصة الإلكترونية والبنوك التجارية ؛

معرفة كيف تتم المقاصة الإلكترونية داخل الوكالة؛

الإطلاع على الدور المهم الذي تقوم به المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية في كونها مؤشر مهم على الأداء المصرفي ؛

رابعا : أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي :

التعريف بأهمية نظام المقاصة الإلكترونية في تسيير العمليات البنكية؛

تسليط الضوء على المقاصة الإلكترونية التي سارعت كافة البنوك التجارية إلى إنتهاجها واللجوء إليها بدلا من المقاصة التقليدية لمواكبة التحولات والتطورات التكنولوجية المتسارعة في الصناعة البنكية والمالية من أجل زيادة ربحيتها والسعي الى الرفع من كفاءتها وأدائها ؛

خامسا : منهج البحث

تم إختيار المنهج المتبع حسب طبيعة الموضوع محل الدراسة، وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وبعد إختيار الفرضيات المقترحة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال العرض النظري لمختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع علاقة المقاصة الإلكترونية بالبنوك التجارية؛

بعد الإنتهاء من الجانب النظري، ونظرا لما يتميز به أسلوب دراسة حالة من القدرة على إتاحة المجال بشكل أفضل أمام الباحث لدراسته على أرض الواقع العملي، وبغية إسقاط ماجاء في الفصول النظرية على واقع وكالة بنك التنمية المحلية تم القيام بمقابلة مع الإطار البنكي المكلف بالمقاصة الإلكترونية والمسيرين التجاريين لدى مصلحة الصندوق لوكالة بنك التنمية المحلية BDL؛

سادسا : حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية :

أي دراسة يجب أن تأخذ فترة زمنية محددة وهذه الفترة تتحدد على حسب قدرة الباحث في جمع المعلومات اللازمة، و في هذه الدراسة تم تحديد الفترة الزمنية خلال شهر 03ماي إلى 04جوان 2023؛

2. الحدود المكانية :

بهدف التعرف على واقع المقاصة الإلكترونية وعلاقتها بالبنوك التجارية، ولتحقيق هذه الدراسة إخترت وكالة بنك التنمية المحلية BDL – الأغواط–

3. الحدود البشرية :

إقتصرت هذه الدراسة على مقابلة السيد **بودواية يوسف** الإطار البنكي المكلف بالمقاصة الإلكترونية والسيد شريفي يوسف و السيدة شرقي المسيرين التجاريين لمصلحة الصندوق والدفع والسيد زبدة عبد القادر المساعد التجاري ؛

سابعا : الدراسات السابقة

بعد إطلاعي على الدراسات السابقة ومختلف المراجع لم يصادفني أي مرجع يتناول الموضوع من نفس الجانب، إلا أنه هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط، ولعل أهم هاته النقاط هي التركيز على المفاهيم النظرية للمقاصة الإلكترونية دون إبراز العلاقة بينها وبين البنوك التجارية من أو أهم

الفروقات بينها وبين المقاصة التقليدية على غرار ما قمنت به عند إعداد مشروع البحث حيث قمت بإبراز جوانب قليلة لكيفية إتمام المقاصة التقليدية مبرزة نظام تطبيق المقاصة الإلكترونية؛

الدراسة 1 :

قدمت هذه الدراسة من قبل الباحثين :"بشريف الصادق وعزيل إسماعيل" بعنوان : عمليات تطبيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك، وهي دراسة ميدانية في بنك BNA مستغانم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والتجارة الدولية سنة 2019-2020؛

مشكلة الدراسة :

تمحورت مشكلة الدراسة حول ما مدى فعالية المقاصة الإلكترونية في تحسين تنظيم العلاقة بين البنوك ومن هنا طرح الباحث الأسئلة التالية :

- ما المزايا المتوقعة من تطبيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك؟
- ما مستقبل المقاصة التقليدية أمام إنتشار إستخدام المقاصة الإلكترونية؟
- هل تنفرد المقاصة الإلكترونية بتسوية المدفوعات ؟
- كيف تساهم المقاصة الإلكترونية في تنظيم وتحسين عمل البنوك؟
- ما واقع المقاصة الإلكترونية وأفاق تطورها في الجزائر؟

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحثين على النتائج التالية:

- لقد تقلصت فترات تحصيل المدفوعات الشيكات، التحويلات، الإقتطاعات، الأوراق التجارية، بشكل جوهري، ناهيك عن إنخفاض تكلفتها وتحسن تسيير خزينة البنوك بشكل جيد؛
- حققت المقاصة الإلكترونية أقصى فعالية في معالجة العمليات وبأكثر سرعة وأمان؛
- لم يؤدي تطبيق المقاصة الإلكترونية إلى غلق غرف المقاصة نهائيا،وإنما بقيت قائمة لمعالجة السندات التي لا تستجيب للمعايير و المواصفات الموضوعة من قبل لجنة التوحيد، حيث بقيت غرف المقاصة التي يسيرها النظام 79 – 33 مفتوحة ؛
- لم تتمكن الجزائر لحد الآن من مسايرة الدول الأخرى في مجال النقود الإلكترونية، وذلك نظرا لغياب الوعي المصرفي؛
- ساهم تطبيق المقاصة الإلكترونية في رد الإعتبار للشيك من قبل مستعمليه من حيث الضمان والثقة، فوفقا لهذا النظام فقد تم إستحداث شيكات جديدة تعتبر إضافة إلى المميزات القانونية المحددة في المادة 492 من القانون التجاري والأمر 35 – المؤرخ في 25 جانفي 1995؛

الدراسة 2:

قدمت هذه الدراسة من قبل الباحث " بن دوبة محمد" بعنوان : نظام المقاصة الآلية ودوره في تطوير العمل المصرفي الجزائري دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد النقدي والبنكي سنة 2017-2018؛

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسة في التساؤل التالي: ما هو واقع نظام المقاصة الآلية في البنوك الجزائرية

ويندرج ضمن التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع المصرفية وبالخصوص المقاصة ؟
- ماهو واقع العمل المصرفي الجزائري (بنك الجزائر) ؟
- هل تعتبر المقاصة الآلية حلا لمشاكل الأداء في البنك الوطني الجزائري ؟

نتائج الدراسة

- تقليص أجل التسوية بين البنوك، وإختزال الإجراءات، وذلك بجمع أرصدة التسوية في حساب واحد؛
- زيادة مداخيل البنك من المقاصة الآلية بارتفاع عدد العمليات المحصلة؛
- تخفيض تكاليف المقاصة، باعتماد الآليات الالكترونية في التحصيل الآلي للعمليات بحيث تعتبر تكاليف ثابتة يتم تحصيلها بمرور الزمن ومن ثم تصبح الفائدة مرتفعة ؛
- ربط مختلف المشاركين في المقاصة الآلية بشبكة إلكترونية، بحيث تتم المبادلات في شكل آمن وتسهل المراقبة للعمليات البنكية بصفة دائمة وفعالة ؛

الدراسة 3:

قدمت هذه الدراسة من إعداد الباحثين" لجدل رؤوف وبسطي هشام" تحت عنوان : مدى تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية (2006-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي العلوم التجارية، سنة 2017-2018؛

مشكلة الدراسة:

تمثلت هذه الدراسة في الإشكالية الأساسية ومفادها : ما مدى مساهمة المقاصة الالكترونية كنظام حديث في تطوير وتحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية؟

ومنه طرح الباحثين التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم الإجراءات التقليدية الخاصة بعمليات الدفع والتحصيل، والمعتمدة من طرف
- المنظومة المصرفية المشاركة في عملية الوساطة المالية في الجزائر؟
- ما هي وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر؟ وماهي المشاكل الناجمة عن استخدامها؟

- ما هو محتوى النظام ودوره في عصرنة وسائل الدفع ؟

نتائج الدراسة :

- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية، أدت إلى ظهور اقتصاد جديد وهو "اقتصاد المعرفة"؛
- وسائل الدفع الالكترونية، الخدمات الالكترونية، نظام الدفع الالكتروني؛؛؛؛ مفاهيم جاء بها
- الاقتصاد الرقمي (اقتصاد المعرفة)؛
- التجارة الالكترونية دعت إلى ضرورة تطور النظام المصرفي، وبالتالي ظهور وتطور وسائل الدفع الالكترونية؛
- السلبيات المميزة لنظام الدفع الجزائري أجبرت النظام المصرفي على تحديثه وفق المعايير والمقاييس الدولية؛

ثامنا : أسباب إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتني لإختيار الموضوع :

أسباب موضوعية :

إستمرارية ظهور الإبتكارات والتطورات المتعلقة بالنظام البنكي؛

تميز العمل البنكي في عصرنا الحالي بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات البنكية، ورفع كفاءة أداء الخدمة البنكية؛

يعتبر نظام المقاصة الإلكترونية من الأنظمة التي تسهل سيرورة الخدمات البنكية؛

أسباب شخصية:

تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص كونه يتطرق إلى ما يخص البنوك؛

قلة الدراسات التي تناولت الموضوع وكمساهمة متواضعة مني رأيت أن أثري الموضوع؛

تاسعا: صعوبات الدراسة

طيلة فترة الدراسة، صادفتني بعض العراقيل والتي يمكن حصرها:

ندرة المراجع لحداثة الموضوع؛

صعوبة الحصول على الوثائق البنكية لسريتها والتحفظ على عمل البنوك، مما يحدث نقص في الدراسة؛

نقص المعلومات في الموقع الرسمي للبنك المحلي للتنمية؛

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر المصارف العصب المحرك للاقتصاد وأساسه في كل الدول لذلك تسعى الدول بالإهتمام بالقطاع المصرفي وتدعيمه في العديد من الجوانب و النظم اللازمة للسير الأمثل للمشاريع الاقتصادية ويتم كل ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا إليه التي تعتبر مفتاح النجاح وتشكل تحديا وفرصا للبنوك لتقديم خدمات بنكية عالية الجودة وإستخدام تقنيات الصيرفة الإلكترونية من العوامل المطلوبة لعصرنة المنظومة البنكية ومواكبة تحديات العصر لذلك نجد أن البنوك التجارية تقوم بالتوجه لتطوير وظائفها التقليدية والسمو الى الإعتماد على وسائل اكثر حداثة وتطور من بينها التركيز الكبير على المقاصة الإلكترونية كبديل لنسختها التقليدية وهذا ما يضمن التقليل من التكاليف والجهد والسرعة في الأداء على حد سواء ؛

لذلك، سوف نتناول في هذا الفصل مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ،كما ننتقل للمقاصة الإلكترونية؛

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية حجر أساس للنظام المصرفي وتأتي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، وهي من أقدم البنوك من حيث النشأة حيث أنها لم تعهد على صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة وإنما مرت بمراحل تطور عديدة قامت أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة؛

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية ونشأتها؛

أولا_ مفهوم البنك التجاري :

التعريف لغة :

تكتب كلمة "بنك " بالفرنسية banque وبالإنجليزية Bank لكن أصلها إيطالي Banco، وتعني المصطبة التي يجلس فوقها الصراف لتحويل عملة ثم تحول المعنى ليدل على المنضدة التي تعد فوقها النقود، وأخيرآ أصبحت تدل على المكان الذي تتواجد فيه تلك المنضدة، ويتم فيه تبادل النقود؛[1]

أما إصطلاحا فالبنك هو مؤسسة تقبل الأموال (ودائع و إدخارات)، وتكون مدينة (خصوم)، وتقدم للغير أموال أو قروض دائنة (أصول)، فهي تقرض وتقترض، وتقوم بالوساطة المصرفية (وساطة نقدية)؛[2] تعرف أيضا بأنها " مشروعات رأسمالية هدفها تحقيق أكثر قدر ممكن من الأرباح، بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع"؛[3]

كما تعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل؛[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن البنوك هيا عبارة عن مؤسسة تهتم بشكل صريح وأساسي بتجميع النقود الفائضة من المؤسسات والأفراد والحكومة على حد سواء على شكل ودائع وأشكال أخرى وتكون مدينة بهاته المبالغ، ومن جهة أخرى تستخدم في عمليات الإقراض والخصم وعمليات مالية أخرى وتسجل هنا دائنة؛

ومنه نستطيع القول أن البنوك تختلف بإختلاف نشاطها والهدف منها، رغم ظهور موجة الإنحرافات الحديثة نحو عدم الإندماج والتخصص والبنوك الشاملة، لكن كل هاته البنوك تعمل ضمن هيكل تنظيمي يترأسه البنك المركزي؛

[1]–عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الطبعة 2، الجزائر، 2014، ص13.

[2]–مرجع سابق.

[3]–مرجع سابق.

[4]–حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003، ص206.

ثانيا: نشأة وتطور البنوك التجارية

" لم تكن نشأة البنوك التجارية في صورتها الراهنة وإنما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ أوائل العصور القديمة، "وكان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابين والصاغة ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك الحديثة؛"

حيث ظهرت مهنة الصرافة كحرفة قائمة بذاتها مع ظهور النقود وإستخدامها من قبل المجتمعات وترجع هذهالحرفة إلى عهد الإغريق قديما، وفي العضر الحديث فهي ترجع إلى أواخر القرون الوسطى أين نشأت في شمال إيطاليا؛

1. **كبار التجار**: حيث كانوا موضع ثقة التجار وباقي الأفراد وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة فأتمنهم الأفراد واستودعوهم النقود وكانوا يحصلون في مقابلها على شهادات إيداع تثبت لهم ذلك نظير عمولة يحصل عليها التجار المودع لديهم؛
2. المرابون: كان المرابون العاديون يستخدمون أموالهم الخاصة في عمليات الإقراض ويتقاضون مقابل ذلك مبلغا من النقود بما يسمى ربا؛
3. **الصاغة**: كان الأفراد يتجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية ثم تطور الأمر بعد ذلك فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع, و بدأوا يحصلون على أموال بصفة وديعة لديهم في مقابل شهادات إيداع، وبذلك اكتسبوا مهنة أخرى هي أعمال الصرافة, وكان أهم تطور عرفته هذه الحرفة هو لجوء أصحاب الأموال المودعة لدى الصيارفة إلى استخدام أوامر الصرف أو الصكوك للوفاء بإلتزاماتهم، وهذا التطور يعتبر بمثابة وظيفة نقدية كانت الخطوة الأولى في نشوء المصارف التجارية؛"[1]

وتأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517 ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام ، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع الى حساب مودع آخر ، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814؛ [2]

منذ بداية القرن 18 م أخذت البنوك تزداد تدريجيا وكانت جلها ممتلكة من قبل أفراد وعائلات ، وكانت حينها القوانين تصب في حماية المودعين وكانت في حالة الإفلاس يتم رجوع الأموال الخاصة لأصحاب هاته البنوك ، وكانت تلك القوانين والتعديلات المجراة عليها لها الفضل في إنشاء البنوك كشركات مساهمة وكل هذا الفضل يعود الى إنفجار الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر في الدول الأوروبية والتي أدت هاته الأخيرة الى نمو شجرة نشاط الشركات وكبر حجمها ، فالحاجة تبرر الوسيلة وهذا ما حصل فعلا حيث برزت الحاجة الى البنوك

[1] –زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص97.

[2] – العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الماجستير في بنوك وتأمينات ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007 ، ص 03.

ذات الحجم الواسع لتستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الإئتمان العقاري والصناعي وكذلك الزراعي وتم تأسيس عدد من هذه البنوك التي توسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في مختلف أرباع المكان؛[1]

ثالثا– تعريف البنوك التجارية :

بالرغم من البحر الواسع للتعاريف المرتبطة بالبنوك التجارية إلا أن جلها تفيد بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة ، تعمل في السوق النقدي وتضطلع أساسا لتلقي مختلف الودائع كما تتميز عملياتها بشكل مختص في التعامل بالإئتمان قصير الأجل ؛

حيث يتركز نشاط البنك التجاري على جملة من السس والمبادئ الخاصة فهو يعد وسيط يشترط عليه إستقبال وإشاء وتحويل النقود ومنحها أيضا وهذا ماينص عمله على التعامل بالنقود لكن حاله كحال أي مؤسسة إقتصادية تخضع لقواعد وقوانين خاصة ومعايير مسطرة ؛

ويعتبر البنك التجاري وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة ، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال ، وعلى الرغم من ان البنوك التجارية لاتعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار ، إلا أنها تتسم بصفات معينة ، تميزها عن غيرها من الوسطاء ؛[2]

ومن بين هاته المميزات :[3]

1. أنها أكثر أنواع البنوك إنتشاراً ، حيث تشكل الجزء الأكبر من مؤسسات الجهاز المصرفي ، من حيث العدد والحجم ؛
2. أنها تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) وبالتالي ، تتعامل معها فئات المجتمع كافة ، فيتعامل معها الأفراد والمنشآت والمؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة والكبيرة الحجم ، سواء أكانت خاصة أو حكومية، وأن قبولها للودائع الجارية يجعلها مستعدة دائما لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت؛
3. إن عملية قبول الودائع الجارية أدت إلى انتشار استخدام الشيكات ، وبالآتي قللت من استخدام النقود في المعاملات ، الأمر الذي أدي إلى تقليل استخدام النقود في المجتمع بشكل عام ؛
4. تساهم في تجميع المدخرات في المجتمع مهما كانت هذه المدخرات صغيره أم كبيرة، حيث تلبي رغبات الفئات كافة، من حيث أهداف الإدخار سواء أكانت من أجل تسهيل المعاملات فتقبل الودائع الجارية، أو التوفير لأغراض معينة فتقبل ودائع التوفير، أو لغايات الحصول على دخل ثابت على المدخرات فتقبل الودائع لأجل؛

---

[1]–إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهظة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996، الطبعة الأولى، ص43.

[2]– سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الولى ، الأردن – عمان ، 2009 ، ص 14 .

[3]–موسوعة إلكترونية، 19أكتوبر2020، www.mawdee3.com

- تعمل باستمرار على تطوير وخلق أنواع مختلفة من الودائع، ضمن أنواع الودائع الثلاثة (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، ودائع تحت إشعار)؛
- يمثل رأس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي موارد البنك؛
- لا يستطيع البنك استثمار الودائع لديه بالكامل؛
- تمنح القروض قصيرة الأجل، لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي، إلا أن معظم القروض التي تمنحها قروضاً تجارية ؛
- تساهم بشكل كبير في عملية خلق النفود، التي هي نتيجة لقيام البنك بمنح الإئتمان، أي إعادة إقراض جزء من الودائع لديها ضمن شروط معينة ؛

ويعرف أيضا أنه " المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية ، حيث تعمل على تحويل هذه النقود الى منتجات ووضعها تحت تصرف زبائنها ، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحول وتبيع، كما انها تملك كأي مؤسسة أمولا خاصة اين يشكل جزءآ منها المخزون الأدنى ، غير ان مايميزها عن بقية المؤسسات هو انها تشتري دائما مادتها الأولية بالإقتراض ، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض "؛ [1]

المطلب الثاني :خصائص البنوك التجارية و أهميتها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى خصائص و أهمية البنوك التجارية :

أولا – خصائص البنوك التجارية :

لأي بنك مهما كانت صفته وطريقة عمله وأين وكيف ب نشاطه إلا أن لديه جملة من الخصائص أبرزها:

1. يغلب على نشاط البنوك التجارية الطابع القصير الأجل فمعظم نشاطها يخرج من مجال سوق رأس المال ويندرج تحت مجال سوق النقد, بينما "تتميز البنوك غير التجارية في أنه يغلب على نشاطها الطابع المتوسط وطويل الأجل ويندرج نشاطها بصفة رئيسية في مجال سوق رأس المال فهي تعمل في مجالات الصناعة والزراعة والمجال العقاري, لذلك فإن مواردها تتميز بطابع متوسط الأجل بما يتناسب مع طبيعة استخدام هذه الموارد؛[2]
2. في سلم التدرج يتسلق المرتبة الثانية بعد البنك المركزي ، حيث يفرض عليه هذا الأخير الرقابة والصرامة ويكمن ذلك بالتأثيرعليه من خلال وسائله ؛
3. تتعدد وتتنوع البنوك التجارية بقدر توسع السوق النقدي ، وحجم المدخرات وأيضا النشاط الاقتصادي بصفة عامة وهذا مايترتب عليه تعدد العمليات المالية وحشو عنصر المنافسة بين أفرادها ؛

[1]– شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1992 ، ص04.

[2]–محمد يونس و عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002/2003، ص264.

4. قيام البنوك التجارية بتجميع المدخرات للزبائن في صورة ودائع وهي بذلك كباقي المؤسسات الوسيطة" ومع ذلك فإن المصارف التجارية هيالوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لزبائنها أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية، تحت الطلب؛[1]

5. الهدف الأساسي للبنوك التجارية هو اكبر قدر من الأرباح بنفقة اقل لذلك تعتبر مشروعات رأسمالية ويتم ذلك عن طريق تقديم خدماتها المصرفية او نقود الودائع والتي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد في قالب مؤسسات مساهمة ، ومن خلال سير عملها فهي تعتبر من أكثر أبواب التأثير في السياسة الاقتصادية للدولة لذلك هناك مدخلا عاما لتدخل الدولة لمراقبتها من خلال التحكم في رؤوس أموالها ويتم ذلك عبر تملكها بشكل واضح وصريح ومباشر وتأميمها اومن خلال الإشتراك فيها ؛

6. تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية، والودائع الجارية الجديدة المشتقة تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا، وتستمد صفة النقود كونها قابلة للسحب بالشيك، وبذلك يكون جزء من ودائع البنوك التجارية يتداول كنقود، وهي تعتبر كجزء من عرض النقود، وبالتالي فأي زيادة في الودائع الجارية هي زيادة في كمية المعروض النقدي، أما المؤسسات المالية الأخرى فإن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقود لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشئها هذه المؤسسات وإنما تأتي من اقتراضها لها؛[2]

ثانيا – أهمية البنوك التجارية : [3]

1- تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تمرر الدولة سياستها النقدية؛

2- تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيس للنظام المالي؛

3- تحوي البنوك التجارية تقريبا ثلث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد ؛

4- لاتزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع؛

5- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية، كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الإئتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات؛

6- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الموال من الإحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور؛

[1] -رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، الطبعو الأولى، ص20.

[2] -رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص20.

[3] -كمال يوسف،أهمية البنوك التجارية، accdiscussion.com.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تربعت البنوك منذ فترة طويلة على عرش القطاع الاقتصادي، حيث لها أهمية بالغة وتزداد أهميتها من فترة الى أخرى نظرا للتطورات الكبيرة التي تطرأعلى إقتصاديات الدول من باب خاص نظرا لإنها تقوم بتزويد عجلة القطاعات والمشاريع المختلفة بالتمويل للحاق بقطار التطور السريع الذي يميز العصر؛

ومن الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما إرتبط بظهورها ويعتبر تقليدي نتيجة لما ظهر حديثا نتيجة التطور التكنولوجي والعمل البنكي على حد سواء؛

أولا: وظائف التقليدية للبنوك التجارية

حيث تتمثل الوظائف التقليدية التي تزاولها التجارية فيما يلي :

1- قبول الودائع :

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف ، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال وفرة؛ وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود؛[1]

وتوجد أشكال متعددة للودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية تتمثل بشكل عام في :

1_ ودائع بإخطار:

هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ، ولا يمكن سحبها فور انقضاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة؛ [2]

2.1ودائع لأجل :

تبرز في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة سنة او عدة سنوات أو شهر مقابل دفع فائدة عليها من ناحية البنك ، ولايمكن سحبها قبل فترة إستحقاقها؛[3]

تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك، وهذا ما يمكن البنك من إستثمارها لمدة تتناسب مع مدة سحبها، وبذلك يحصل صاحب هذه الوديعة على فوائد؛[4]

---

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 13.

[2]- لجدل رؤوف ، بسطي هشام ، المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية ، مذكرة ماستر قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018 ، ص 15.

[3]-سامرجلدة، مرجع سابق، ص 22.

[4]-أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، جامعة بسكرة، ص9.

3.1 ودائع التوفير :

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية بإعتبارها سيولة ، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها؛[1]

حيث نرى أن ودائع لأجل ووودائع التوفير تشترك في نقطة مشابهة الا وهيا أن كلاهما لاتعطي لصاحبها الحق في السحب بموجب الشيكات ، الا أنها تعطيه الحق في الحصول على فوائد؛[2]

4.1ودائع تحت الطلب (ودائع جارية) :

يقصد بالودائع الجارية او ودائع تحت الطلب تلك الودائع التي يمكن لصاحبها حق السحب منها نقدا أو بموجب شيكات ، بينما لا يكون له الحق في الحصول على فوائد ؛

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البنوك التجارية تولي إهتمام بجذب الودائع تحت الطلب بسبب ان التشريعات كانت تحرم على المؤسسات إيداع أموالها في ودائع التوفير أو تسمح بذلك في حدود معينة ، في آخر فترة من القرن المنصرم ظهر بصيص إقتصادي جديد ألزم البنوك في أن تعيد حساباتها حيث أولت إهتمام كبير بجذب الودائع لأجل ووودائع التوفير حيث تمثل في ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق؛[3]

2– تقديم القروض : [4]

يراعي البنك مبدأي السيولة والربحية حيث يعمل على توظيف موارده في شكل إستثمارات متعددة وقبول الوديعة من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفى أخرى وهي منح القروض ، ومنه تنقسم القروض الى نوعين أساسين :

2.1قروض بدون ضمانات :

من خلال التسمية نستطيع الفهم بأن هذا النوع من القروض يستند على السمعة الإئتمانية للأشخاص ويمكن القول أنه يعتبر ضمان شخصي ؛

3.2قروض بضمانات أخرى :

وهي القروض التي تنص على وجود الضمان الأوراق المالية ، العقارات ، المحاصيل الزراعية وغيرها ؛

[1]–طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص157.
[2]–سامر جلدة، مرجع سابق، ص22.

[3]–سامر جلدة، مرجع سابق، ص22.
[4]–لجدل رؤوف، بسطي هشام، مرجع سابق، ص15.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :

وهنا كانت نقطة التحول بالنسبة للبنوك من مجرد مكان لتجميع الأموال وتأدية الخدمات التقليدية، الى القيام بوظائف وتوجهات معاصرة وحديثة تتلائم مع أهدافها ومتطلباتها المتنوعة وتقتحم مجالات جديدة إضافة الى حصولها على الأرباح ومن هاته الوظائف:

1- تحصيل الشيكات :

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل الخارجي من خلال غرفة المقاصة ، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع ، أي حركة الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة او النقصان ؛ [1]

2- إدارة محافظ الإستثمار :

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية (أسهم / سندات) لحسابها ولحساب عملائها ، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار ؛؛؛؛إلخ ؛ [2]

3- تمويل العمليات الخارجية :

عبر فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات العادية أو التحصيلات المستندية يكون للبنوك التجارية الدور الرئيسي أو الأسمى في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المصدرين والمستوردين ؛[3]

4- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها :

الأوراق التجارية هي أدوات الإئتمان قصيرة الأجل ، ومن أهمها الكمبيالة والسند لأمر ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة ، كما يدفع ديونهم الى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه ، وقد يحدث أن يقع حاملا الأوراق التجارية في أزمة سيولة ، مما يضطرهم الى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها ؛[4]

---

[1] – طاهر فاضل البياني و ميرال روحي سمارة ، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولي ، عمان ، 2013 ، ص 159.

[2] – إسماعيل أحمد الشناوي ، عبد النعيم مبارك ، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002 ، ص 218.

[3] –لجدل رؤوف، بسطي هشام، مرجع سابق، ص17.

[4] –عماد عبد الستار سلمان ، إستخدام النيب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 8، العدد 32، الكلية التقنية الإدارية، العراق، 30 أفريل 2013،ص120.

5-تقديم الإستشمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير :

لربما النقطة المشتركة بين البنوك هيا إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ، وبناءا على هذه الدراسات يتم تحديد الحجم المطلوب للتمويل وطرق السداد وتواريخها وقد إلتحفت هاته الخدمة هيئة العصرنة بسب التطورات المتتابعة الى حالتها وأساليب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، ونهوض البنوك بالإستثمار في الأموال للبحث عن طرق حديثة في ذلك ؛[1]

6- **إصدار البطاقات الإئتمانية :**

من أكثر الخدمات البنكية ذائعة الصيت التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتطورة حيث تضم جملة من الخدمات السومة في تحويل المستحقات المالية أو منحها أوالحصول عليها مع ضرورة ذكر أن كل شكل من أشكال بطاقات الإئتمان يوفر ويعبر عن نوع من أنواع الإئتمان؛ [2]

7-التعامل بالعملات الأجنبية :

هنا يتم تدخل البنك المركزي حيث هو الأمر الناهي في تحديد أسعار عمليات الشراء وبيع العملات الأجنبية ، و أحيانا حسب التنظيم الجاري العمل به في مجال سوق الصرف ، وفي أغلب الوقت تخص عملة التحويل للعملة مبالغ بسيطة حيث تحول البنوك المبالغ بحجم محدود وبغرض معين كالعلاج ، السفر ، الدراسة وغيرها من الأمور ؛[3]

8-**القيام بعمليات التوريق :**

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية الى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال (أسهم) ، وذلك ببيع الدين الى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية ؛[4]

عند الحاجة الماسة للسيولة النقدية يلجأ البنك الى هاته العملية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض الإلتزامات المالية التي عليه و تباع الديون بسعر أقل من قيمتها الأصلية كي يصنع حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح ؛[5]

[1]-بالعجين رياض، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية، مذكرة ماستر، قسم إدارة مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2018، ص13.

[2]-لجدل رؤوف، بسطي هشام، مرجع سابق، ص17.

[3]-قادري علاء الدين، مجلة العلوم الاقتصادية، رقم 9، ص111.

[4]-لجدل رؤوف، بسطي هشام، مرجع سابق، ص17.

[5]عبد المطلب عبد الله ، العولمة و إقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 39.

المطلب الرابع : أسس البنوك التجارية :

تقوم البنوك التجارية على ثلاثة أسس هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال وتعود أهميتها الى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية والمتمثلة في قبول الودائع ، وتقديم القروض والإستثمار في الأوراق المالية حيث تتمثل هاته الأسس في " **الربحية والسيولة والأمان** "[1]

❖ **أولا : السيولة :**

أكبر منجم لموارد البنك المالي يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب كما يشترط عليه أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة ، وتعتبر هذا الأساس أو هاته السمة من أهم ما يتميز به البنك لأن مجرد إشاعة حول عدم توافر السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وهذا ما يدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس " Runon Bank "؛[2]

ولا تخلوا الذاكرة من مثال في هذا الصدد (اضطر بنك إنترا اللبناني الى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 نوفمبرلعام 1966 ، وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية)؛ [3]

❖ **ثانيا:الأمان :**

يتسم رأس مال البنك التجاري بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه وهذا ما يعني صغر حيز الأمان بالنسبة للمودعين ، لذلك لايستطسع البنك إستوعاب كم الخسائر التي تزيد عن نسبة رأس المال لأن زيادة الخسائر تكتسح جزء من أموال المودعين لديه كالنار في الهشيم ، والنتيجة المحققة إفلاس البنك ؛[4]

❖ **ثالثا :الربحية :**

للبنك تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهي تمثل الجانب الأكبر من مصروفات البنك وهذا يعني – وفقا لفكرة الرفع المالي – أن أرباح البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في إيراداتها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى لذلك فإن الزيادة في الأرباح تعني زيادة إيرادات البنك والعكس صحيح ، بل قد تئول أرباحه الى خسائر وهذا مايضرب به الى نقطة الإفلاس ، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات بأية نتيجة كانت وتجنب حدوث إنخفاض فيها ؛

وكمعلومة إقتصادية " يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشئات الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي ، Highly Leverageol Firm ؛ [5]

[1]–سامر جلدة ، مرجع سابق ، ص 19 .

[2]–مرجع سابق، ص19.

[3]– مرجع سابق ، ص 20 .

[4]–مرجع سابق، ص19.

[5]– مرجع سابق ، ص 20 .

وكل هاته الأسس هدفها الأسمى : [1]

- تجنب التعرض للنقص الشديد في السيولة " Liquidity "؛
- تجنب إهتزاز ثقة المودعين فيه ؛
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين " Safety "؛
- تحقيق أقصى ربحية ممكنة " Profitability " وتكون من خلال زيادة الإيرادات، لأن العلاقة بينها وبين الربح علاقة طردية ؛

ولاشك في أن إهتمام البنك بهاته الثلاثة أسس هو من مهد طريق نجاحه وإستمراريته ؛

المبحث الثاني : ماهية المقاصة الإلكترونية

يعتبر نظام المقاصة الإلكترونية من أحدث الأنظمة في عالم الرقميات والتكنولوجيا وأكثرها تطورا، حيث يعمل هذا النظام على الربط بين فروع البنك ومراكزها الرئيسية بمركز التقاص الرئيسي في البنك المركزي حيث تسهل عليه التحويل الإلكتروني وتستخدم سواء داخل البنك نفسه أو بين بنوك مختلفة ، وتعتبر من الخدمات المصرفية الحديثة التي تسهل على المستخدمين إجراء عمليات التحويل بشكل آمن وسهل ، وهذا ما يجعل هدفها الأسمى تقليل إستخدام الأوراق النقدية والتحول إلى إقتصاد رقمي ؛

المطلب الأول : مفهوم ونشأة المقاصة الإلكترونية

أولا :تعريف عام للمقاصة الإلكترونية :

حينما نتكلم عن المعاملات البنكية نعي جيدا أن معظم المعاملات كانت موجودة سابقا أي قبل إجتياح ثورة المعلومات والتقنيات هذا المجال الاقتصادي ، فقد كانت العديد من العمليات المالية موجودة في واقع الناس قديما إلا أنها كانت بصورة محدودة وتقليدية ومن بين هاته العمليات المقاصة فقد عرفها الناس منذ قرون طويلة إلا أن توسع نطاق المبادلات التجارية فجعلها تحظى بإهتمام زائد وتكتسح ساحة العمل التجاري بقوة ؛

فالبنوك التجارية اليوم تقوم بإصدار وإستقبال مالا يعد من وسائل القبض والدفع الناتجة عن المعاملات التجارية فيما بينها أو مع زبائنها أو تعاملات الزبائن مع من حولهم ، من أجل توفير الجهد و الوقت و تسهيل الأمور، لم تعد البنوك تسوي تلك الإلتزامات عن طريق نقل السيولة وإنما عن طريق المقاصة ؛[2]

التعريف لغة :

باب المفاعلة قاصه إذا كان لع عليه دين مثل ما على صاحبه فجعل الدين في مقابلة التدين ، قاص يقاص مقاصة أصله قاصص يقاصص مقاصصة ، فيعد الإدغام صارفا من يقاص مقاصة فهو مقاص أصله مقاصص

[1]-مرجع سابق، ص22.

[2]-لجدل رؤوف، بسطي هشام، مرجع سابق، ص22.

فالفرق بين المبني للمجهول وبين المبني للمعلوم بإعتبار الأصل لا بإعتبار الراهن ، والتقاص كذلك بهذا المعنى ، ولكنه من باب التفاعل وهو بمعنى التناصف في القصاص ، ويقال تقاص القوم إذا قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره ، وهو مجاز مأخوذ من مقاصة ولي القتيل؛
ويقال لها المطارحة والمساقطة ؛[1]

التعريف إصطلاحا :

في قانون المعاملات المدنية ، المقاصة تعني إبقاء دين مطلوب لدائن بدين مطلوب منه لمدينه ؛[2]

تعريف المقاصة في البنوك :

و تعرف بأنها : "عملية تسوية قيود أو إلتزامات بين البنوك عن طريق البنك المركزي تنشأ من خلال المعاملات التجارية اليومية بين عملائها بشيكات شخصية ، ولكي يتمكن العميل من تحصيل تلك الشيكات التي حررت لهم والمسحوبة على بنوك مختلفة ، يقوم كل عميل بتقديم الشيك لمصرفه لتحصيله نيابة عنه ، وتسهيلا لهذه العملية الحسابية وتفاديا لإستعمال النقد وترحيله من بنك لآخر ، فقد أنشئت المقاصة بين البنوك ، حيث يقوم كل بنك بتقديم الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى لغرفة المقاصة بالبنك الجزائري لتسويتها " ؛[3]

تأسست خدمات المقاصة الألية سنة 1960 System de télécompensation des paiements de massen حيث يتم من خلالها تسوية دائنية ومديونية المصارف من خلال تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع و لأي مصرف، وعموما تعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (بيانات صور ورموز (الشيك بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة في البنك المركزي، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد ولقد تم تطوير نظام المقاصة الإكترونية كنظام مكمل لنظام ARTS، يختص بالمعالجة لوسائل الدفع العام (صكوك ، تحويل ،إقتطاع ،عمليات السحب والدفع بالبطاقات المصرفية) وذلك بإستعمال وسائل متطورة (scanners)، والبرمجيات المختلفة تحت إشراف البنك المركزي؛ [4] (**أنظر الملحق رقم** 01)

وحسب جل التعاريف المقدمة عن المقاصة أستطيع القول أن المقاصة الإلكترونية ببساطة هي عبارة عن عملية تحويل الأموال بين حسابات مصرفية مختلفة حيث تكون بين حسابين مختلفين في بنك واحد او بنوك مختلفة ، وتتم عادة لتسهيل عمليات التحويلات المالية من حساب على آخر دون الحاجة إلى إستخدام الأوراق

[1] -مرجع سابق ، ص 23.
[2] - مرجع سابق .
[3] - مرجع سابق ، ص 24
[4] دراجي كريموا ،بن دعاس زوهير ، تحليل تطور إستخدام نظام تسوية اللحظية والمقاسة الإكترونية (ATCI /ARTS) في النظام المصرفي في الجزائر ي أطروحة دكتوراه ص 57

النقدية ؛ وعادة ما يتم تحديد موعد لإجراء المقاصة ، ويتم خصم المبالغ من حساب وإضافتها إلى حساب المرسل إليه ؛

الشكل رقم (1): دورة عملية المقاصة الإلكترونية

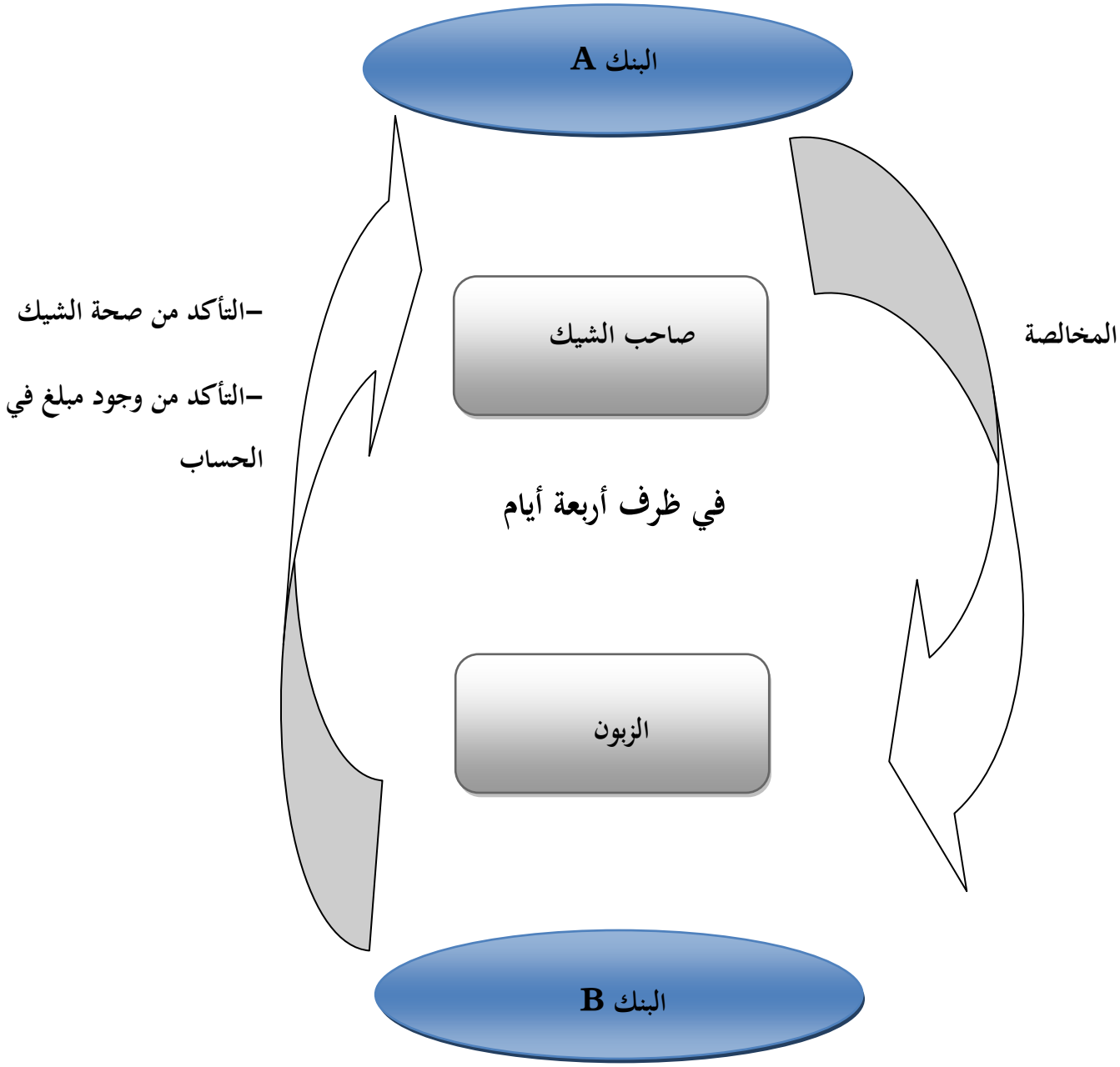

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة مع المسير التجاري

وهذا عكس مايحدث في المقاصة التقليدية التي هي عبارة عن غرفة تعرف بغرفة المقاصة على وهي " مكان في البنك المركزي يلتقي فيه يوميا وفي ساعة محددة مندوبين يمثلون البنوك الأعضاء في الغرفة، وذلك لتبادل الشيكات المسحوبة على كل بنك من هاته البنوك الأعضاء، إذا يأتي كل مندوب حاملا الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى أو على فروعها والمقدمة للبنك نفسه أو أحد فروعه ،حيث يتم في غرفة المقاصة تبادل هاته الشيكات بإشراف مدير غرفة المقاصة وهو عادة أحد موظفي البنك المركزي، النتيجة النهائية لصالح البنك أو عليه في نهاية جلسة المقاصة، وبعد إنتهاء الجلسة يعود مندوب كل بنك وفي حوزته جميع الشيكات المسحوبة على بنكه وفروعه ليتم إدخالها في سجلات البنوك وقيد ها؛ تنفيذا للائحة البنك المركزي المنظمة للمقاصة يتحتم على كل بنك إنشاء قسم أو غرفة مقاصة داخلية بالبنك يتم فيها تجميع شيكات المقاصة الواردة والصادرة لكل فروع البنك الموجودة في نفس المدينة بإجتماع مندوبي تفريغ شيكات الفروع ومن ثم يتم تسجيل مجاميع كشوفات المقاصة الخاصة بالفروع في كشف مقاصة موحد يحمله ممثل البنك إلى غرفة المقاصة بالبنك المركزي لتكمله عملية تبادل الشيكات مع ممثلي البنوك المختلفة للتسوية النهائية، وذلك بإشراف رئيس الغرفة ومن ثم يعود بالمقاصة الواردة ويتم توزيع مجاميع الكشف الموحد في كشوفات المقاصة الخاصة بالفروع وتتم التسوية النهائية بين الفروع بإشراف غرفة المقاصة الداخلية " ؛[1]

❖ نموذج لغرفة المقاصة : [2]

الشكل رقم (02) : نموذج يصف غرفة المقاصة ؛

المصدر : بشريف الصادق و عزيل إسماعيل ، مرجع سابق ص 10؛

[1]-pm/2023/05/186:16.22.html/seenblog-post/2010 /04/eltaareq.blogspot.com://http

[2]-بشريف الصادق ، عزيل إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 10.

ثانيا :الفرق بين المقاصة التقليدية والمقاصة الإلكترونية :

قبل إبراز الفروقات بينهما يجدر التعريف بالمقاصة التقليدية على أنها : عملية تحويل الأموال من حساب إلى آخر لكن يتم ذلك عن طريق إستخدام النقود الورقية أو الشيكات أو بطاقات الإئتمان أو الحوالات المصرفية ، وتتطلب هذه العملية وجود مكان مادي لإجراء المعاملة، مثل فرع بنكي أو صراف آلي ؛ ولذلك يجدر إبراز أهم الفروقات بين المقاصة التقليدية والمقاصة الإلكترونية

الجدول رقم (01) : يمثل الفرق بين المقاصة التقليدية و المقاصة الإلكترونية ؛

أوجه الفرق	المقاصة الإلكترونية	المقاصة التقليدية
السرعة	أسرع بكثير يتم إجراء عمليات التحويلات المالية في ثوان معدودة	بطيئة وتأخذ وقت
التكلفة	تكلفة أقل بشكل كبير	تكلفة أكبر حيث تحتاج إلى إستخدام الورق والطباعة
الإمكانيات	توفر إمكانيات أكثر كإجراء عمليات التحويل بين الحسابات المختلفة والدفع عبر الأنترنت	محدودة الإمكانيات
الإستخدام	دون حساب في البنك .	ضرورة وجود حساب في البنك .
الأمان و الأخطار	تحقيق الأمان نظرا لإستخدام نظام تشفير معقد لضمان سرية وأمان المعاملات والسرعة في تتبع الشيكات وطباعة الكشوفات (نظام إلكتروني) . تقليل الأخطار .	مخاطر نقل النقود . خاضعة للأخطار نظرا لتزايد حجم الشيكات .
التزوير	إنخفاظ عمليات التحايل والنصب.	زيادة إحتمالية تزوير والغش في الشيكات .
الوقت	فترة قصيرة ومختصرة للجهد والوقت .	يستغرق وقتا أطول لإنجازها (يحتاج المستخدم إلى زيارة البنك والإنتظار في طوابير لإجراء المعاملات).
الإتصال	إتصال غير مباشر بين أطراف الخدمة .	ضرورة الإتصال المباشر بين أطراف الخدمة .
التوافر	يمكن إجراءها من أي مكان في العالم .	وجود فروع بنكية في كافة مناطق البلاد
الإجراء	أسهل و أكثر سلاسة حيث يمكن للمستخدم إجراءها بسهولة من خلال الأنترنت .	ضرورة وجود الكثير من المعلومات والإجراءات لإنجاز المعاملة .
الرقابة	سهولة عملية الرقابة من طرف البنك المركزي	صعوبة في تنفيذ الرقابة .

المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على بشريف الصادق و عزيل إسماعيل ، ص 22 ؛

ثالثا : أهمية المقاصة الإلكترونية :

وكأي نظام عمل مالي لديه آثاره على القطاع المستخدم فيه ولذلك يرى مسؤولوا البنوك أن للمقاصة دور في الاقتصاد الوطني للبلاد وتشرع في تنميته من خلال مايلي : [1]

- يسمح التقاص من تقليل حجم الإحتيال ؛
- التقليل من حجم خسائر البنوك من الشيكات الخاطئة ؛
- تطبيق نظام المقاصة يعود بمردود مادي ومعنوي على البنوك من جهة العملاء ومن جهة أخرى؛ الزياد في حجم التجارة الإلكترونية حيث تسهل المقاصة الإلكترونية عملية التحويلات المالية بشكل سريع وآمن مما يزيد في حجم التجارة الإلكترونية ويرفع في حجم المبيعات وأيصا عبر الحدود مع الدول بحيث يستطيع المستخدمون إجراء العمليات المالية دون الحاجة للإنتظار لحين وصول الشيك او حافظة النقود ؛
- تحسين كفاءة عمل المؤسسات حيث يستطيع إدارة أموالهم بشكل أفضل وسريع ؛
- زيادة سرعة دروان رأس المال جراء إستخدام المقاصة الإلكترونية وهذا ما يساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي ؛
- تمكن البنوك من توفير مبالغ كبرى ، من خلال تحويل تقاص الشيكات بين بنوكها إلى التقاص الإلكتروني وبالتالي زيادة ودائع البنوك ؛

رابعا: نشأة وتطور المقاصة :

إعتادت البنوك البريطانية على إرسال مندوبيها على البنوك الأخرى لتقديم الشيكات للتحصيل ، وقد تطلب ذلك قطع الكثير من المسافات والتنقل بين البنوك جاء الحل بمحض الصدفة ، حين دخل أحد مندوبي البنوك إلى مقهى ولاحظ وجود زميل آخر له ، إتفق الإثنان حينها على تبادل الشيكات هناك ويوفر كل على الاخر رحلة يمكن الإستغناء عنها ، تطور هذا الاجتماع اليومي إلى أن أصبح في حوالي عام 1770 م بمفهوم المقاصة الحالية التي يلتقي فيها مندوبوا البنوك ويتم تبادل الشيكات بينهم بشكل منظم ، حيث تم إستئجار غرفة في فندق صغير يسمى Five Bells يقبع في شارع Lombard ؛[2]

إن أول مصرف أنشأ غرفة المقاصة هو First Bank في لندن وكان ذلك عام 1773، بالرغم من أن هذه الفكرة في التبادل كانت قد أنشأت وأنيرت أيضا في كل من فلورنسا، طوكيوا، وليون قبل عام 1700م ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن عمليات المقاصة قد بدأت في نيويورك عام 1853م، ثم إنتشرت وإكتسحت وأفردت جناحاها في الولايات إلا أن وصل عددها إلى 198 بنك في عام 1920م؛

[1]–أمل المرشدي، مقال قانوني حول المقاصة الإلكترونية للشيكات، 24ماي 2023.

[2]– صندوق النقد العربي ، اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية ،مقاصة الشيكات في الدول العربية ، أبو ظبي ، 2008، ص 9-11.

أما بالنسبة للجزائر ظهرت المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث بدأت بعض البنوك في إستخدام تقنيات الحوسبة والأنترنت لتسهيل عمليات التحويل والدفع والإيداع وفي عام 1992، أسست بنوك جزائرية مؤسسة "المقاصة " وهي مؤسسة غير ربحية تهدف الى تطوير نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر؛

وفي عام 1994، "أطلقت المؤسسة نظام المقاصة الإلكترونية CIB، وهو نظام يتيح للبنوك التجارية تبادل المعاملات المالية بشكل آمن وفعال "[1]؛

وفي عام 2002، أطلق بنك الجزائرالتجاري خدمة المقاصة الإلكترونية للمؤسسات والشركات ، " وذلك بإستخدام تقنية SWIFT Society For Worldwide Interbank Financial Telecommunication التي تسمح بتحويل المعلومات المالية بشكل آمن وفوري "[2]؛

ومع تطور التقنيات ، إزداد إستخدام المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية ، حيث أطلقت بعضها خدمات جديدة مثل خدمة (البطاقات المسبقة والحسابات عبر الأنترنت والهواتف المحمولة)[3] ، كما قام بعض المصارف بإطلاق خدمات مخصصة للأفراد والعملاء الصغار والمتوسطين مثل خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات المصرفية عبر الأنترنت والتحويلات بين حسابات العملاء في نفس البنك وبين بنوك مختلفة وغيرها من الخدمات؛

ويعد إستخدام المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية من أهم التطورات التي شهدها قطاع الخدمات المصرفية في البلاد، حيث ساهم في تسهيل وتسريع عمليات الحويل والدفع، كما أنها تعزز من مستوى الأمان والحماية للبيانات المالية ؛

المطلب الثاني : خصائص ووظائف المقاصة الإلكترونية

تعتبر المقاصة الإلكترونية وسيلة حديثة للدفع تستخدم في العديد من بلدان العالم وتتميز بالعديد من الخصائص المهمة كما لها عدة وظائف وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب ؛

أولا:خصائص المقاصة الإلكترونية :[4]

- يتم إجراء العملية بشكل فوري وسريع ؛
- حماية بيانات العميل وضمان عدم إختراقها وهذا يعود إلى تقنيات التشفير المتطورة ؛

[1]–العلمي رقية،حلج أحمد عائشة، دور المقاصة الإلكترونية في تطوير النظام البنكي، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2018، ص 10.

[2]–من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة مع موظف الوكالة .

[3]– من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة مع موظف الوكالة .

[4]–من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة مع موظف الوكالة.

- التكلفة في إستخدام خدماتها تكون أقل من إستخدام الشيكات أو الحوالات البنكية تكون أقل من رسوم التحويلات التقليدية بصفة عامة ؛
- يمكن للمستخدم تتبع عمليات الدفع والإطلاع على تفاصيلها بشكل دقيق؛
- لاحاجة لضرورة الخبرة في إستخدامها والتعامل بها ؛

ثانيا :وظائف المقاصة الإلكترونية :[1]

للنظام المركزي للمقاصة الآلية أربعة وظائف أساسية هي :

1-تسيير المساهمة: النظام يسمح بتسيير نوعين من المشاركين، المشاركين المباشرين الذين لديهم قاعدة مساهمة مرتبطة بالنظام المركزي، المشاركين غير المباشرين الذين يستعملون قاعدة المساهم المباشر؛

2-مراقبة المبادلات : النظام المركزي ينفذ المعالجات والمراقبات الآتية:

- مراقبة المداخلات والتدفقات؛
- مراقبة وصول الرسائل، والمساهمات والعمليات؛
- المراقبة المالية؛

في حالة وجود خطأ يلغي النظام كليا أو جزئيا الرسائل المعنية بالخطأ ويرسل محضر للمشارك الذي أرسلها؛

3-تسيير المقاصة: يتم تسيير المقاصة عن طريق

-النظام المركزي يحسب الوضعيات الجارية للمشاركين حسب تاريخ التسوية؛

- ينشئ النظام المركزي كل يوم ملف ما قبل التسوية للأرصدة ويقدمه إلى R؛T؛G؛S؛
- عند إستقبال إشعار التسوية يرسل لكل مشارك خلاصة التسوية الخاصة به؛
- في حالة عدم كفاية مؤونة حساب المشارك لتغطية عملية ما عند التسوية فيR؛T؛G؛ S المقاصة لهذا اليوم تطرح، والنظام المركزي يعيد حساب المقاصة مع إقصاء العمليات الملغاة؛
- إنشاء ملف جديد للأرصدة ويحوله إلى R؛T؛G؛S؛

4-تسيير المبادلات [2]: يتم تسيير المبادلات عبر ما يلي :

1.4تحديد طبيعة التدفقات :

- تدفقات نقدية أوامر الدفع؛
- تدفقات مالية؛
- صور الشيكات صور الشيكات المعالجة ضوئيا؛
- رسائل المعلومات الخاصة والعامة؛

[1] http://chababmascara29.ahlamontada.com

[2]-بشريف الصادق، عزيل إسماعيل، مرجع سابق، ص26.

– تدفقات الخلاصة اليومية من مستحقات التسوية مع ملخصات الذهاب والإياب
وكذلك خلاصة التسوية لكل مشارك؛
– التدفقات الإحصائية الدورية إحصائيات المبادلات؛
– التدفقات التقنية؛

2.4رسائل الذهاب: رسائل الذهاب هي ملفات ناشئة عن قاعدة المساهمة، ترسل إلى النظام المركزي وترتب حسب نوعية عملية الدفع، فكل عملية إرسال تكون سهم أو إيداع فرعي للملفات العمليات المتعلقة بنفس المشارك؛

3.4رسائل الإياب : رسائل الإياب هي ملفات العمليات التي أنشأها النظام المركزي حسب المشارك المرسلة إليه وحسب نوعية العملية؛

4.4التنظيم اليومي للتبادلات :

–فترة المبادلات وهي لمدة التي يكون فيها النظام المركزي مفتوح لمعالجة المعطيات والرد على طلبات المشاركين؛
– فترة التسوية تبدأ بإرسال ملفات الأرصدة المتعددة الجوانب لنظام S؛G؛T؛R من أجل التسوية وتنتهي بإستقبال إشعار إثبات التسوية؛
– فترة الإستغلال حيث يتم تسجيل وتخزين أرشفة قاعدة المعطيات وإدارتها؛

المطلب الثالث: مبادئ عمل المقاصة الإلكترونية :

كأي نظام عمل له مبادئ يتغذى عليه ويسير نهجه عليها وتميزه عن غيره من الأنظمة وتتمثل هاته المبادئ فيما يلي :

1- **نظام آلي وغير مادي** : فهو نظام يرتكز على تبادل المعلومات الإلكترونية ويلغي المبادلات التقليدية للشيكات في حدود مبلغ معين من طرف لجنة مابين البنوك محدد ب خمسة آلاف دينار جزائري ؛[1]

2- **تسوية الأرصدة** : الأرصدة متعددة الأطراف للمقاصة تحسب داخل نظام S؛G؛T؛R في حسابات التسوية للمشاركين تبعا لمبدأ "الكل أو اللاشيء" ؛[2]

3- **أدوات الدفع المعالجة** : وسائل الدفع التي يمكن معالجتها بنظام المقاصة الإلكترونية :

أ- الشيكات : نظمته المادة 492 من القانون التجاري الجزائري ، وهو عبارة عن أمر شخص يسمى الساحب إلى شخص يسمى المسحوب عليه يأمر بدفع مبلغ من النقود مجرد الإطلاع عليه؛[3]

[1]–بشريف الصادق ، عزيل إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 27.
[2]–بشريف الصادق ، عزيل إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 27 .
[3]– http://unilawstudy.blogspot.com2014/12/blog-spot.html

ب- الكمبيالة: من الأعمال التجارية التي نصت عليه المادة 03 من القانون التجاري الجزائري ، وهي ورقة تجارية يصدرها شخص يسمى الساحب بأمر بموجبها شخص آخر قد يكون شخص طبيعي أو بنط يسمى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود إلى شخص ثالث يسمى المستفيد في تاريخ معين أو قابل للتعيين يسمى تاريخ الإستحقاق ؛[1]

ت- عمليات الدفع والسحب بالبطاقة البنكية ؛

ث- الإقتطاعات : نوع من المعاملات البنكية الخاضعة لحساب بنكي ينتج عنها خصم أي مبلغ من رصيد الزبون ، يتم تحويلها لحساب بنكي آخر أو لمشروع تجاري أو تستخدم لدفع مستحقات عن خدمات معينة ؛[2]

ج- السند الأمر : السند هو أصلا ورقة تجارية تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة ، فهذا السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين لشخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الإستحقاق ؛

[1]- etudes supérieures/unilawstudy.blogspot.com,2014/12/28,seen2020/05/16,6:06PM

[2]http://www.egytips.com/ما-هو-الإقتطاع-البنكي .html

الشكل رقم (3): نظام واضح ومؤمن ذاتيا

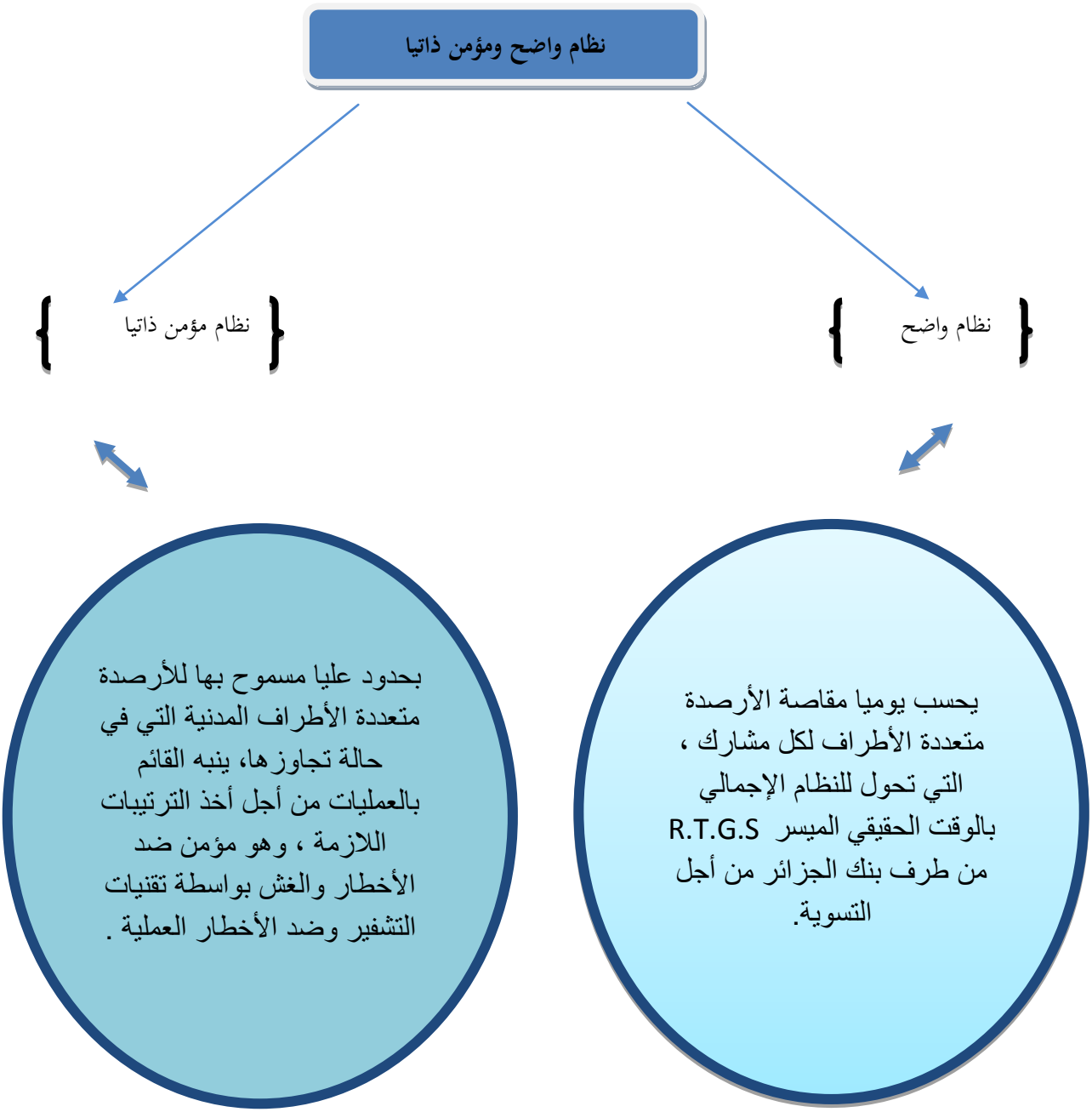

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بشريف الصادق، عزيل إسماعيل، مرجع سابق،ص27؛

4- نظام مؤمن ضد الأخطار : كالغش عن طريق الختم والرمز وضد الأخطار العملية ؛[1]

5- دور مركز ما قبل المقاصة بين البنوك[2] : بين البنوك في "CPI" كجزء من تحديث نظام المدفوعات في الجزائر، أنشأ بنك الجزائر أوت 2004 ، هو العامل التقني لنظام المقاصة عن بعد في الجزائر، إنه إذا المسير لعمليات الدفع المرسلة من قبل النظام، ويسمى كذلك بالموزع لأن عمله الرئيسي ترتيب كل الشيكات حسب البنك المرسل إليه، تماما مثل موزع البريد الذي يقوم بترتيب الأطراف وإرسالها كل إلى عنوانه الخاص، أما دوره فيتمثل في:

- فتح تشغيل وغلق النظام؛
- حساب صافي الأرصدة الناتجة عن المقاصة متعددة الأطراف وإرسالها إلى نظام التسوية الإجمالية الفورية؛
- تسيير التبادل؛
- السهر على حسن سير النظام وأرشفة المعطيات؛
- الإشراف على تدخلات الصيانة الوقائية والعلاجية؛
- القيام بإختبارات منتظمة ودورية لمخططات الإحتياط أو الإستمرارية العمل؛
- التنسيق بين مساهمات الأطراف الأخذة في حالة عطب كبير لأحد مكونات نظام الإعلام الآلي أو الإتصالات وبالتحديد تسيير المخطط الإحتياطي؛

المطلب الرابع: ميكانيزمات المقاصة الإلكترونية [3]:

تطبيق المقاصة الإلكترونية يعتمد على عدة ميكانيزمات لضمان سلامة وفعالية العملية ، وهذه الميكانيزمات تشمل :

- **نظام التحقق من الهوية** : يستخدم هذا النظام للتحقق من هوية المستخدم وصحة بياناته، وذلك عن طريق إدخال رقم الحساب وكلمة المرور أو إستخدام تقنيات التعرف على الوجه أو بصمة الإصبع ؛
- **نظام التشفير**: يستخدم هذا النظام لتشفير جميع المعلومات المتبادلة بين المشاركين في عملية المقاصة، وذلك لضمان شرية وأمان هذه المعلومات ؛
- **نظام التصفية**: يستخدم هذا النظام لتصفية العمليات المالية وتحديد المبالغ المستحقة لكل طرف في العملية، وذلك بناء على الإتفاقات المسبقة بين المشاركين؛
- **نظام التدقيق**: يستخدم هذا النظام لتدقيق جميع العمليات المالية التي تتم عبر نظام المقاصة الإلكترونية وذلك لضمان سلامة وصحة العمليات ؛
- **نظام التحويل**: يستخدم هذا النظام لتحويل الأموال من حساب المرسل إلى حساب المستلم ، وذلك بإستخدام تقنيات التحويل الإلكترونية مثل التحويل بالإجراءات أو بالرسائل ؛

[1]- بن عزة محمد ، زوهري جليلة ، مرجع سابق ، ص 11.

[2]-Rapport annuel de la banque d ;algerie 2005.p120.

[3]-من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة مع موظفي الوكالة

❖ **نظام التسوية** [1]: ويعرف بنظام Alegria Settlement Real Time)S؛T؛R؛A) وهو "نظام للتسوية ما بين البنوك لأوامر الدفع المتعلقة بتحويل مبالغ ما بين الحسابات، أو سحب مبالغ مرتفعة أو القيام بعمليات الدفع المستعجلة للمشاركين به" ؛

وتقتضي المادة الثالثة من القانون 05 / 04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 بأنه" عمليات الدفع بين البنوك في نظام ARTS تتم على أساس إجمالي وفي الوقت الحقيقي على حسابات التسوية المفتوحة في هذا النظام لصالح المشاركين" ؛

وبالنسبة للتسوية: فإنها تعرف كالآتي:" التصرف الذي بموجبه ينقضي الالتزام المالي بين شخصين أو أكثر "، كما أن التسوية نوعان إما إجمالية أو صافية، بحيث تعرف :

التسوية الإجمالية:le règlement brut هي التسوية التي تتم على أساس إجمالي دون اللجوء إلى المقاصة الثنائية ولا المتعددة الأطراف وعادة ما تكون لحظية أو فورية كما يمكن أن تكون مؤجلة؛

التسوية الصافية :le règlement net هي التسوية التي تتم على صافي المبدلات من خلال المقاصة بين القيم المدينة و الدائنة؛

❖ **نظام الدفع الشامل** : SPM [2]

❖ – مزايا تنفيذ النظام SPM تنحصر فيما يلي :

- التركيز وتسليط الضوء على إصلاح النظام البنكي؛
- تألية العمليات المصرفية على وسائل الدفع؛
- تحيسن أداء البنوك في خدمة العملاء؛
- تحقيق الأمن والسلامة من خلال تتبع العمليات ؛

❖ **المبادئ التوجيهية:** بالنسبة للمبادئ التوجيهية لعمل نظام SPM فإنها تتضمن :

- مركز واحد فقط للمقاصة لكل بنك(وجود مقر واحد)؛
- التأمين لوسائل الدفع(شيكات، بطاقات)؛
- تخضع وسائل الدفع لمعاير ما بين البنوك؛

❖ **تقنيات وآليات نظام SPM** : تحتوي دائرة التبادل للقيم على:

- مرحلة الإرسال aller compensation؛
- مركز المقاصة المصرفية المسبقة CPI؛
- مرحلة الإياب Retour compensation؛
- التسوية RTGS/ARTS؛

[1]–بشريف الصادق ، عزيل إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 45.

[2]–بشريف الصادق ،عزيل إسماعيل ، مرجع سابق ،ص 83/82.

المبحث الثالث : العلاقة بمركز المقاصة :

هناك علاقة وطيدة بين مركز المقاصة وباقي المراكز حيث نتناول في هذا المبحث علاقة البنكين المقدم والمسحوب عليه بمركز المقاصة الإلكترونية وعلاقتهما التأثيرية ببعضهما البعض ؛

المطلب الأول : علاقة البنك المقدم بمركز المقاصة الإلكترونية :

"تعرف تعليمات المقاصة الإلكترونية البنك المقدم على أنه الطرف الذي يقدم الشيك عبر نظام المقاصة الإلكترونية لغاية تحصيله من البنك المسحوب عليه لحساب المستفيد من البنك؛

حيث مثل أي بنك هناك إلتزامات يلتزم بها البنك قبل وعند إدخال معلومات الشيك إلى نظام المقاصة الإلكترونية ومن جهة أخرى هناك إلتزامات يجب على مركزالمقاصة الإلتزام بها ؛

لكن السؤال الذي يتبادر ذهن أي إقتصادي ماهو الحل في حين وقوع خطأ في التنفيذ بين مركز المقاصة والبنك المستفيد في إدخال المعلومات من طرف البنك المقدم ؛

بالرغم من تغطية نظام المقاصة لأغلب الثغرات المحتمل الوقوع فيها إلا أن هناك أسبابا قد تؤدي إلى إخفاقه ومن بينها الأسباب الفنية ، وهذه الأسباب تعتبر من الأسباب المضاهية للتطور التكنولوجي والمصرفي ، لذلك هنا يجب على البنك المقدم التعاون مع البنك المركزي في مراعاة الإجراءات وتعليمات الإستخدام التي قد تساعد على عدم وقوع الخطأ أو على الأقل التقليل من وقوعه، إلا أن مسؤولية مركز المقاصة الإلكترونية عن عدم مراعاة هذه الإجراءات تنحصر في إستقبال بيانات هذه الشيكات من البنك المقدم ليقوم بإرسال صورة الشيك وبياناته إلى البنك المسحوب عليه عبر نظام المقاصة ولا تتعدى مسؤوليته إلى مراقبة عملية إدخال بيانات الشيكات من خلال الشيك المقدم "؛[1]

ولكن يجب التنويه إلى ضرورة التأكيد أن الإختلاف في الإلتزامات بين البنكين وتنوع نظم المعلومات إلا أنها تتكاثف في آخر المطاف في جانب البيانات المدخلة إلى النظام المقاصي والتأكيد على ضرورة صحة البيانات ، حيث يكون هنا علاقة إشتراكية بين البنك المركزي والبنك المقدم عن طريق التنسيق الموحد بينهما ؛

ومن هنا نستطيع القول أن البنوك المشتركة في نظام المقاصة الإلكترونية ، على عاتقها ضرورة إلتزام بخلق البيئة المناسبة من معدات وأجهزة لازمة لتستقبل هذا النظام ومنه " ذهب مجلس المقاصة إلى إصدار قرار ألا وهو : على جميع البنوك الأعضاء تصويب أوضاعهم وأنظمتهم الداخلية لتتلائم مع مواصفات الشيكات الجديدة " [2]

[1] – 15– أسماء بن لشهب، باسم محمد ملحم،التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات والعلاقات القانونية للمقاصة الإلكترونية للشيكات والعلاقات القانونية الناشئة عنها في القانون الأردني، مجلةالإقتصاد الجديد،المجلد40، العدد2، 2013.ص 462

[2] – مرجع سابق، ص 462.

ومنه يمكن التصويب على أن إمكانية قيام مشؤولية البنك مقدم الشيك عبر نظام المقاصة الإلكترونية عن مدى فعالية الأجهزة والوسائط الإلكترونية في العلاقة المباشرة بينه وبين البنك المركزي ، ويعتبر هو المخطىء الأول في حالة حدوث خطأ ما أو عدم إلتزام الأجهزة والبرامج المساندة له بمواصفات معينة لذلك فإن البنك مسؤول إتجاه البنك المركزي في هاته النقطة لأنه هو من يجب عليه التثبيت م كفاءة هاته الأجهزة لأنه لم يتحرى كفاية من كفاءة خدماتها ؛

المطلب الثاني : علاقة البنك المسحوب عليه بمركز المقاصة الإلكترونية:

يعتبر البنك المسحوب عليه من أهم الأطراف في الشيك بإعتباره هو من يلتزم بأداء قيمته للمستفيد أو حامله ؛[1]

أي هو من أصدر إليه الساحب الأمر بالدفع وهذا ما يؤكد على أن يتضمن الشيك بيان إسم المسحوب عليه كعنصر لازم لصحته ، وأن يحوي هذا البيان إظهارا كافيا لشخصية المسحوب عليه للتسهيل على المستفيد؛[2]

أما بالنسبة لتعريف البنك المسحوب عليه نستطيع تعريفه بأنه العضو الذي ترسل إليه صورة الشيك عبر نظام المقاصة الإلكترونية من قبل البنك المقدم؛

حيث يقوم بإستقبال صورة الشيك الصادرة عن البنك المقدم وفحصها من الجوانب القانونية والفنية ، ثم يتم الرد بالقبول أو الرفض في مدة محددة ويتم الإحتفاظ بهاته الصورة لمدة محددة قانونيا في الحاسب الآلي بغية إستخدامه للإثبات؛

كما نشير القول إلى أن آلية عمل المقاصة بين مركزها والبنك المسحوب عليه تتشابه من حيث الجانب الفني مع بعض الإجراءات المتبعة من جانب البنك المقدم في علاقة بمركز المقاصة ، ولكن ليس بالضرورة التشابه في الآلية الفنية يعني التشابه في التنظيم القانوني للبنكين في نفس الجوانب ، وذلك راجع لإختلاف المركز القانوني للبنك المقدم والبنك المسحوب عليه لأن النظام المقاص يفرض مجموعة من الآليات على البنك المسحوب عليه وهيا ما تكون مكملة لدورة التقاص الإلكتروني ؛[3]

المطلب الثالث : علاقة البنك المقدم بالبنك المسحوب عليه :

تقوم وظيفة البنك المقدم في تطوير الشيك بعد أن يتم فحصه من جميع الجوانب والتي يقصد بها الفنية والقانونية ، بعدها يتم إرساله عن طريق نظام المقاصة الإلكترونية إلى مركز المقاصة ثم إلى البنك المسحوب عليه حينها يتلقى البنك المقدم إشعار إلكتروني من البنك المسحوب عليه " بالموافقة على الوفاء للمستفيد يقيد قيمة الشيك في

[1]–أسماء بن لشهب ، باسم محمد ملحم، مرجع سابق ، ص 463.

[2]–من إعداد الطالبة، بالإعتماد على المقابلة مع موظفي الوكالة.

[3]–أسماء بن لشهب ، باسم محمد ملحم، مرجع سابق ، ص 463.

حساب المستفيد ، وذلك على الرغم من أنه ليس هو البنك المسحوب عليه الشيك بل يحصل قيمة الشيك بطلب من عميله " [1]

لكن التكييف القانوني للعلاقة التي تربط البنك المقدم بالبنك المسحوب عليه هي علاقة متبادلة وتعاقدية تترتب على كل منهما إلتزامات متقابلة لكن الإختلاف يصب حول طبيعتها ؛

لكن كان هناك إختلاف في الآراء حول طبيعة العلاقة بينهما حيث إنقسم إلى إتجاهين " إتجاه رآه بأنه عبارة عن عقد وكالة يربط بينهما والإتجاه الثاني رأى بأنه ليس كذلك "[2]

بالنسبة للإتجاه الأول

العلاقة بينهما تقوم على عدد من عقود الوكالة المتبادلة بين الطرفين (المقدم والمسحوب عليه)حيث يقوم البنك المقدم صرف الشيك ويكون ذلك بالوكالة أو نيابة عن البنك المسحوب عليه وتترتب الآثار القانونية في حين ما تنجز الوكالة ، حيث يتم التبادل دوريا بين الموكل والوكيل فالبنك المقدم يكونا بنكا مسحوبا عليه في شيك آخر ومنه فإن كل بنك يتعامل بمقاصة صادرة ومقاصة واردة ؛فالوكالة التي تربط البنك المسحوب عليه بالبنك المقدم وكالة تجارية وفي هاته الحالة فالبنك المقدم في نظام المقاصة الإلكترونية وكيلا تجاريا عن البنك المسحوب عليه، " لأن الوكالة تكون تجارية عندما تختص بمعاملات تجارية " ذلك أن الأعمال المصرفية تعتبر أعمال تجارية بحكم ماهيتها

بالنسبة للإتجاه الثاني :

فقد قام بإلغاء رأي التيار الأول في القول أن البنك المقدم وكيلا تجاريا عن البنك المسحوب عليه ، فهذا يعني وجود عمولة أو ضرائب يتم دفعها بين البنكين ؛إلا أن الواقع المقاصي مغاير تماما فهو ينفي تقاضي البنك المقدم لأي أجر وما يفسر ذلك أن البنك المقدم يلعب دورين ففي شيك آخر يكون مسجوبا عليه

{العلاقة بين الساحب والمسحوب عليه عي علاقة وكالة} نسبة لرأي الإتجاه الأول فذلك يترتب عليه أن البنك المسحوب عليه بصفته وكيلا عن الساحب يكون قد وكل غيره بدفع قيمة الشيك ، وكما نعرف أن الوكالة تقوم على الإعتبار الشخصي بين الموكل والوكيل ، فإنه لا يجوز للوكيل أن يوكل غيره إلا إذا كان مصرحا له بذلك من قبل الموكل ؛

إن إلتزام البنك مقدم الشيك بإعتباره عن المسحوب هو إلتزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة؛ في حين أن إلتزام البنك المقدم في النظام المقاصي لايقتصر فقط على قيد قيمة الشيك ، بل التأكد من أن الشيك

[1]-المرجع نفسه.

[2]-المرجع نفسه.

مستوفي جميع الشروط الفنية والقانونية ، وهذا ما يجعله مسؤولا أمام تقديم أي شيك مزور لربما تم تعريف معلوماته كما يجب عليه التأكد من وجود العلامات الأمنية اللازم توفرها فيه

ومنه نجد أن النتيجة الذي خرج بها هذا التيار هي من غير الممكن أن تكون العلاقة بين البنك المقدم والمسحوب عليه في النظام المقاصي بأنها عقد وكالة لذلك فإن أي علاقة تتم بين البنكين تكون بموجب التعليمات المنصوص عليها من قبل النظام المقاصي فتنوع العلاقة بينهما عبارة عن إتفاق خاص يفرضه واقع المقاصة الإلكترونية[1]

[1] المرجع نفسه

خلاصة الفصل

تتم عملية تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية من خلال تحويل الأموال بين حسابات العملاء بشكل إلكتروني بحت ، بدلا من إستخدام النقد والشيكات والطريقة التقليدية يتم إستخدام عملية المقاصة الإلكترونية من أجل تسهيل عملية التحويلات المالية وإختصار الوقت والجهد والعديد من الأمور حيث حيث تعتبر عملية التقاص من احدث التقنيات المتداولة في عالم البنوك التجارية ، حيث بفضلها تم تحسين خدمة العملاء إضافة إلى ذلك فإن تطبيق المقاصة الإلكترونية يسهل على البنوك إدارة حركة أموالها بشكل أفضل وزيادة الربحية ويحسن من كفاءتها وتوفير الوقت والجهد معا ، مع كل هذا فإنه يجب مواصلة تطوير هذه الآلية وجعلها أكثر فاعلية لضمان إستمراريتها كما يجب على البنوك التجارية توفير التدريب اللازم للعاملين لضمان إستخدامه بشكل فعال وآمن ؛

الإطار التطبيقي

الفصل الثاني :

دراسة التطبيقية بوكالة التنمية المحلية BDL –بالأغواط–

تمهيد :

وكالة التنمية المحلية هي مؤسسة حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والإقتصادية في المجتمعات المحلية. تعمل الوكالة على تطوير القدرات والمهارات المحلية وتشجيع الإبتكار والريادة في الأعمال، وذلك من خلال تقديم الدعم والإرشاد للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

تشجع وكالة التنمية المحلية على التنافسية بين المجتمعات المحلية، مثلا من خلال تقديم الدعم لإطلاق مشاريع جديدة أو تطوير مشاريع قائمة بأفضل الطرق.

كذلك تهدف الوكالة إلى دفع عجلة التنمية في مناطق ذات إحتياجات خاصة، مثلا من خلال دعم إنشاء فرص عمل جديدة أو تطوير قطاعات إقتصادية.

بشكل عام، ينظر إلى وكالات التنمية المحلية كمحركات رئيسية للتنمية المحلية، حيث تعمل على تعزيز الإستثمار والتنمية الاقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المحلية. وبالتالي فإن دورها يعد حاسما في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات المحلية.

المبحث الأول : نبذة عامة عن بنك التنمية المحلية (BDL)

المطلب الأول : تعريف ونشأة بنك التنمية المحلية

أولا : تعريف بنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية باختصار BDL هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 73000000000 مليون دينار جزائري.

يملك بنك التنمية المحلية شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني ، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك.

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات.

يسعي بنك التنمية المحلية الى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العموميةANSE ، CNAC، ANGEM، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد. من جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن .[1]

وكلمحة عن انطلاقة بنك التنمية المحلية كانت بتسع وكالات [2]

[1]–بنك التنمية المحلية BDL.

[2]–من إعداد الطالبة .

شكل رقم (04) يمثل انطلاقة بنك التنمية المحلية

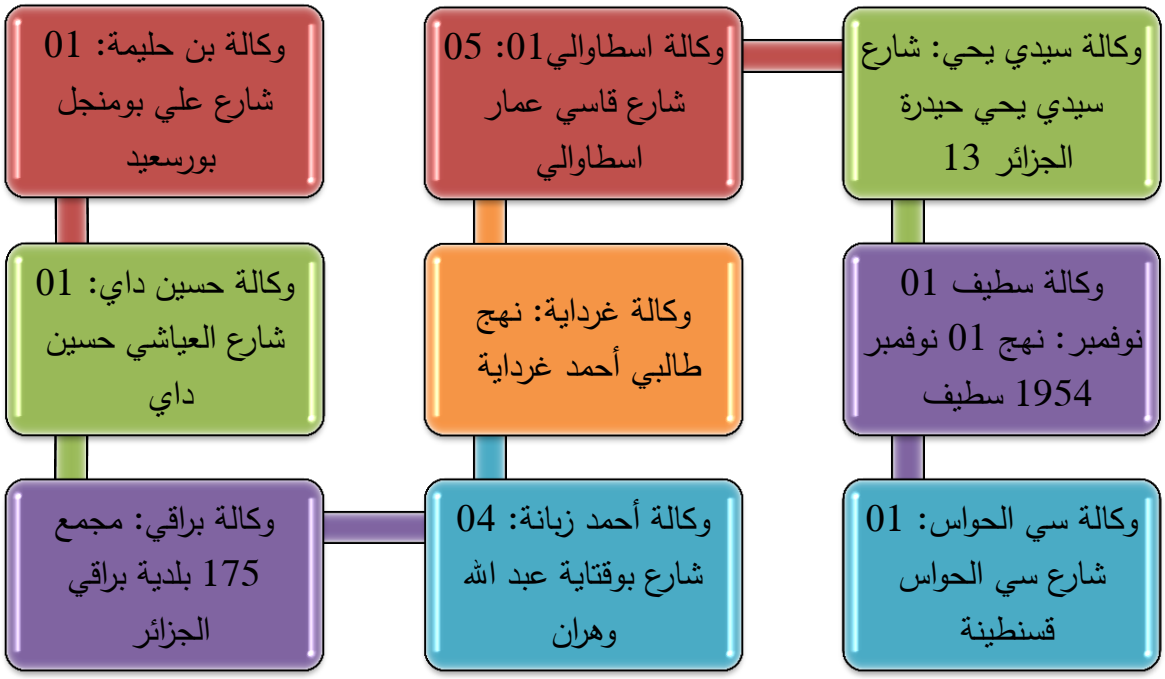

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا :نشأة وكالة التنمية المحلية بالأغواط

تم إنشاء وتأسيس بنك التنمية المحلية في ولاية الأغواط عام 1999، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 99/84 المؤرخ في 28 أفريل 1999. ويهدف البنك إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الولاية، وتشجيع رواد الأعمال على تأسيس مشاريعهم الخاصة.

وقد بدأ بنك التنمية المحلية في العمل بشكل فعلي في عام 2006، قام من خلال خدماته بتقديم العديد من الامتيازات والمساعدات في مشاريع متعددة في مختلف المجالات.

ويتميز بنك التنمية المحلية في ولاية الأغواط بتقديم تسهيلات تمويلية ميسرة لرواد الأعمال، كما يقدم خدمات إستشارية لهم لضمان نجاح مشاريعهم. كذلك يقوم البنك بتنظيم دورات تدريبية لرواد الأعمال لتطوير قدراتهم وزيادة فرص نجاح مشاريعهم.[1]

[1] – بنك التنمية المحلية .

المطلب الثاني : خصائص ومهام بنك التنمية المحلية [1]

أولا: خصائص بنك التنمية المحلية

1. بنك عمومي يقوم بتمويل مختلف العمليات االقتصادية.
2. يعمل على تمويل القطاعات إلنتاجية بنسبة كبيرة.
3. يقدم قروض وتسهيالت بالنسبة للصناعات إلنتاجية والتحويل.
4. يقوم بتقديم التمويالت المتوسطة وطويلة الأجل بالنسبة للمشاريع المصغرة والمتوسطة.
5. منح القروض االستهالكية لألشخاص من اجل اقتناء سكنات وسيارات وأجهزة مختلفة.

ثانيا: مهام بنك التنمية المحلية

مهمته الأساسية تمويل حاجات التطور النقدي والمالي المحلي، أي تنمية الأنشطة الإقتصادية المحلية وذلك بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة، فهو يمول :

1. المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع االقتصادي والموضوعة تحت وصاية الولايات والبلديات.
2. العمليات الإستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر الى الجماعات المحلية؛
3. العمليات التي لها صلة بالقروض عن الرهن؛
4. المؤسسات الخاصة غير الفلاحية وهذا بنفس طريقة البنوك التجارية الأخرى يقدم تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية، لأشخاص طبيعيين أو معنويين حسب الشروط والأشكال المسموح بها.

المطلب الثالث : سياسات بنك التنمية المحلية وهيكله التنظيمي

أولا : سياسات بنك التنمية المحلية [2]

السياسة الاجتماعية لبنك التنمية المحلية :

تشكل مديرية رأس المال البشري الحلقة الأهم في الحياة الديناميكية التي يعيشها بنك التنمية المحلية، ما يعطيه القول و سهولة تجسيد الأهداف أيضا في تسيير و قيادة العامة.

التناسق الذي تعرف الموارد البشرية هو نتاج حال بنك التنمية المحلية الذي يسعى من خلال هده الإستراتيجية المطبقة الوصول إلى أهدافه الاقتصادية.

- مبدأ تكافئ الفرص

[1] –بنك التنمية المحلية .

[2] – https://www.bdl.dz/arabe/politique-DCH.html

- مناخ عائلي و فضاء ملائم للعمل
- اتصال و مبدأ المشاركة في العمل.

تحقيق هده الأهداف جاء بناء على وضع عدة إجراءات و اتخاذ تدابير تسمح بتحسين الأوضاع المهنية الفردية و الجماعية داخل البنك :

- مبدأ تحقيق العدالة المهنية لكل متعامل ببنك التنمية المحلية
- الاستماع للانشغالات و تغليب مبدأ الحوار مع المتعاملين
- احترام الحقوق الفردية و الجماعية للعمال
- تطوير العلاقات مع الشريك الاجتماعي

سياسة الشغل ببنك التنمية المحلية:

بغية الإجابة الدائمة على المتطلبات المتعاملين و تطوير البنك و رعاية الكفاءات على مستوى السوق الداخلي، يسعى بنك التنمية المحلية إلى تحفيز المتعاملين و حمايتهم و تطوير كفاءاتهم المهنية.

سوق الشغل متحكم فيه من خلال التحليل و المعاينة و هدا بتسطير إستراتيجية عمل ترتكز أساسا على أربعة محاور رئيسية:

النشاط: تطوير الخبرات و حماية الكفاءات بالإضافة إلى وضع خطة ديناميكية لإيجاد الخبرات و توظيفها.

تحقيق فرص العمل: تطوير المهن في بنك التنمية المحلية يسمح بخلق مسار مهني ايجابي غني و متنوع مع إمكانية الارتقاء في السلم المهني.

الفاعلية المهنية: كل الشروط التنظيمية وضعت تحت تصرف المتعاملين من أجل تحقيق الفعالية ورفع المؤهلات و الوصول إلى مستوى الامتياز في كل المهن في بنك التنمية المحلية.

اكتشاف و تطوير المواهب المهنية: تنوع و ثراء رأس المال البشري ببنك التنمية المحلية يتطلب أن يدعم بمعاينة دائمة للكفاءات المهنية و الخبرات التي تملك الموهبة ليكون البنك المكان الأنسب للتعبير و تثمين قدرات هده الكفاءات.

سياسة التكوين ببنك التنمية المحلية :

.ترتكز سياسة التشغيل ببنك التنمية المحلية على تدعيم و تطوير مرهلات الموارد البشرية

وضع بنك التنمية المحلية التكوين في صلب اهتمامات استراتيجيه العامة من خلال:

مرافقة التطور.

التحكم في تطور المهن من أجل تحقيق حاجيات مهنية خاصة.

تمكين المتعاملين من التحكم في معارف و خبرات مهنية جديدة لتلبية احتياجات السوق الوطنية ومسايرة التطور و العصرنة في عالم الشغل.

تحسين الخبرات الفردية و الجماعية للموارد البشرية للبنك.

السماح للمتعاملين بالبنك بالتأهيل من أجل ممارسة نشاطهم المهني و تطوير خبرتهم المهينة.

سياسة التحفيز ببنك التنمية المحلية :

سياسة التحفيز ببنك التنمية المحلية هي الركيزة الأساسية التي تسعى المديرية العامة من اجل ترسيخها من أجل ضمان التنافسية و النشاط و وفاء المتعاملين .

هدا بالبحث علي التوازن المالي بفضل القيادة و متابعة كتلة الرواتب. بنك التنمية المحلية يسعى دائما الاعتراف بالقدرات الخاصة للمتعاملين.

يسعى نظام التحفيز في بنك التنمية المحلية لتحقيق جملة من الأهداف و هي:

1. ضمان التناسق بين أهداف البنك و تسيير الموارد البشرية.
2. ضمان احترام السلم الإداري عن طريق نظام مناسب لتصنيف الرواتب.
3. تحفيز المتعاملين و جلب الأفضل من بينهم.
4. تحفيز المتعاملين فرديا و جماعيا عن طريق استحداث نظام تسيير عصري و فعال.
5. تعزيز الشعور بالاعتراف من خلال الأخذ بعين الاعتبار توقعات جميع الموظفين.
6. التوفيق بين تطور بنك التنمية المحلية و رأس المال البشري و هدا من خلال إشراك الجميع و الانضمام لمشروع تطوير البنك.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الشكل رقم(5): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك لتنمية المحلية BDL

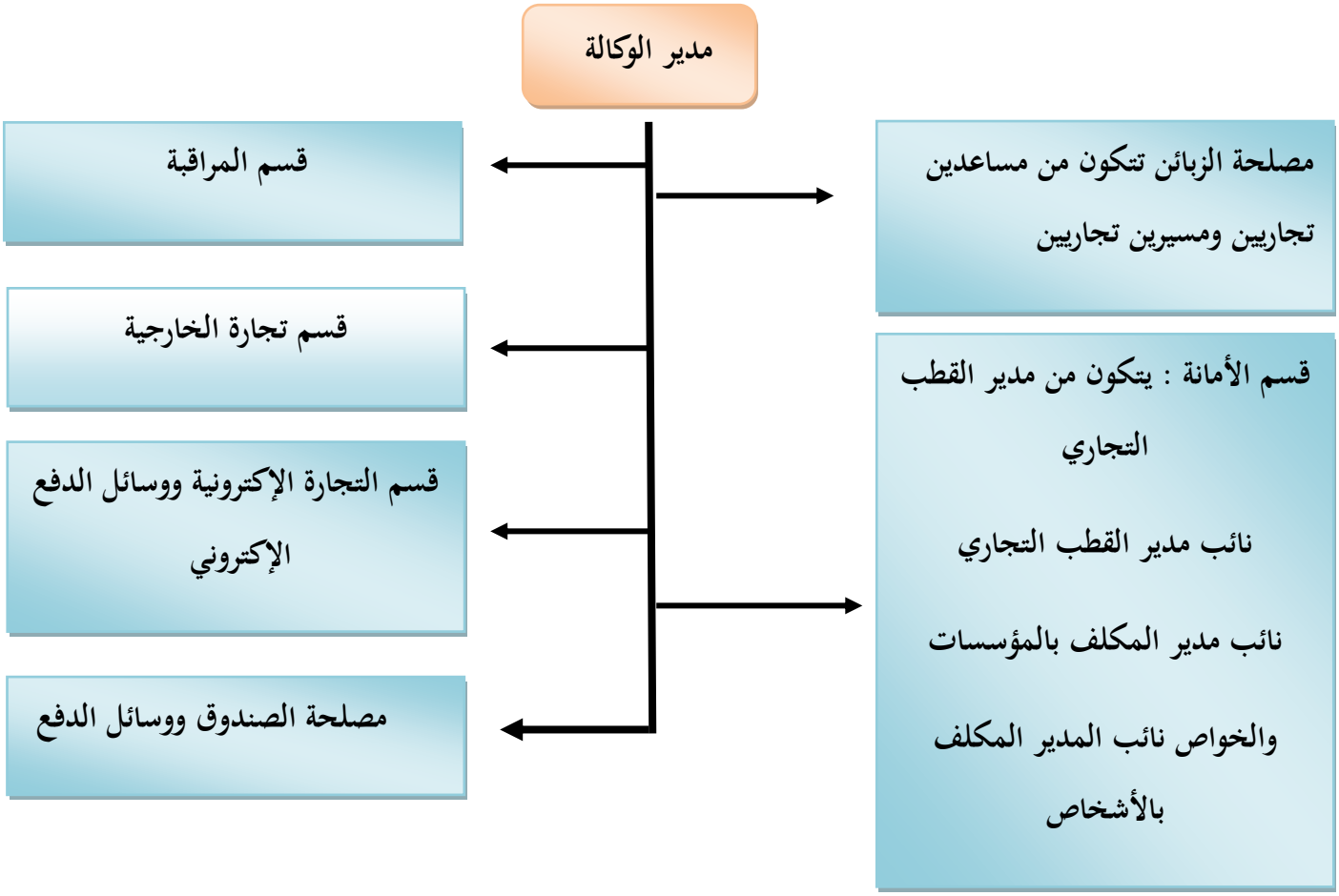

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الفرع التجاري لوكالة

المبحث الثاني : عرض المقابلة مع الإطار البنكي السيد بودواية يوسف المكلف بالمقاصة الإلكترونية والمسيرين التجاريين لمصلحة الصندوق والدفع شريفي يوسف وشرقي منال والمساعد التجاري زبدة عبد القادر وتم إجرائها طيلة شهر ماي2023 .

ولقد وجهت لهم مجموعة من الأسئلة وكانت الإجابات كالتالي:

المطلب الاول : واقع البنوك التجارية

أسئلة خاصة بالبنوك التجارية :[1]

س1 :هل يعتبر بنك التنمية المحلية بنك تجاري ؟

ج1 :أكيد بنك التنمية المحلية بنك تجاري؛

س2 : ماهي التعملات الجارية لدى بنك التنمية المحلية ؟

ج2 :هناك تعاملات مالية بالحسابات وتعاملات ورقية وهناك القروض؛

س3 : ماهي الطرق المختلفة التي يمكننا من خلالها تشغيل حساب لديكم؟

ج3:يمكنك تشغيل حساباتك المصرفية بطرق مختلفة مثل:

_ الخدمات المصرفية

عبر الأنترنت؛

_ خدمة الفرع؛

_ماكينة الصراف الآلي ATM؛

س4: من أين تأتي موارد بنك التنمية المحلية بصفته بنك تجاري ؟

[1]-مقابلة مع المسير التجاري السيدة "شرقي منال" ومساعد المسير التجاري "زبدة عبد القادر" لوكالة بنك التنمية المحلية BDL .

ج4:إذا كان يقصد بالموارد مصادر الأموال المختلفة فهي تأتي من عدة جوانب إلا أن أهم مصدر يتكون من رؤوس الأموال والإحتياطات، وأموال الغير ومن أهمها الودائع؛

س5: ماهي المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بصفة عامة ؟

ج5: التضخم والكساد/ المنافسة/ حلات عدم التأكد من الناحية الاقتصادية والسياسية للبلد/ وحجم السوق التي يخدمها البنك؛

س6: كيف تفيد المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية؟

ج6: توفر العديد من المزايا والفوائد من بينها:

_ تسريع عملية التحويلات المالية؛

_ تقليل التكاليف؛

_ زيادة الأمان؛

_ زيادة رضا العملاء؛

_تقليل الأخطاء الإدارية ؛

المطلب الثاني : واقع المقاصة الإلكترونية

أسئلة خاصة بالمقاصة الإلكترونية :[1]

س7: ماذا تعني لكم المقاصة الإلكترونية ؟

ج7: هي تداول مختلف الشيكات والأوراق التجارية إلكترونيا بين البنوك من حساب إلى آخر ؛

س8 : هل تم تحويل النمط الإداري والأجهزة في وكالتكم من أساليب تقليدية إلى نظم الحفظ الإلكتروني بسهولة ليتماشى مع عملية المقاصة الإلكترونية ؟

[1]–مقابلة مع الإطار البنكي المكلف بالمقاصة الإلكترونية "بوداوية يوسف والمسير التجاري لدى مصلحة الصندوق " شريفي يوسف" لوكالة بنك التنمية المحلية.

ج8: من المؤكد أنه تم توفير كافة الوسائل الضرورية لعمليات المقاصة الإلكترونية والمتمثلة في أجهزة سكانير وأجهزة الحاسوب وأنظمة المقاصة الإلكترونية؛

س9 : متى تم إدخال المقاصة الإلكترونية في بنك التنمية المحلية BDL ؟

ج9: سنة 2006 ككافة البنوك التجارية في الجزائر؛

س10: هل تم الإستغناء عن المقاصة التقليدية في ظل وجود المقاصة الإلكترونية؟

ج10: نعم وتم إستبدالها بشكل نهائي بالمقاصة الإلكترونية؛

س11: هل جميع العمال لديكم مؤهلون للعمل على المقاصة الإلكترونية؟

ج11: لا فقط عمال مختصون في مصلحة الصندوق؛

12س: من أكثر فئة مستهدفة من عملية المقاصة الإلكترونية داخل بنك التنمية المحلية؟

ج12: كل زبائن البنك لهم الحق في عملية المقاصة لكن الحسابات التجارية أكثر إستخداما للمقاصة؛

س13: هل ساعدتكم المقاصة الإلكترونية في حل المشاكل المالية وماهي أبرز الفوائد التي توفرها للمتعاملين والبنوك؟

ج13: بالطبع إلى حد كبير ومن أبرز فوائدها:

_ ربح الوقت والجهد؛

_ الأمان في تحويل الأموال؛

_ سرعة العمليات ودقتها؛

س14: هل ترون أن ربحية البنك إزدادت مع تطبيق المقاصة الإلكترونية ؟

ج14: عمولة البنك محددة مسبقا لاعلاقة للمقاصة الإلكترونية بها؛

س15: كيف تتم عملية المقاصة الإلكترونية على مستوى بنك التنمية المحلية؟

ج15:سابقا كانت تقام هاته العملية عن طريق قيام مكلف البنك بالذهاب إلى بنك الجزائر ويتم الإلتقاء بمكلفي البنوك الأخرى وتبادل الشيكات وتستغرق شهور هاته العملية، أما الآن نقوم بإستحظار الشيكات من طرف الزبون وتتم معالجتها إلكترونيا وتبادل الشيكات عن طريق أنظمة البنوك، يتم إدخال الشيك في آلة المقاصة الإلكترونية ويجب التأكيد على مواصفات الشيك السبعة الموجودة في القانون التجاري وهنا توجد حالتين الحالة الأولى في حال وجود خطأ في الشيك المرسل يؤدي إلى فشل العملية وعدم مرورها في نظام ATCI ولا تحدث عملية إستقبال أو إرسال (في حالة ما كنا البنك المقدم ورفض الشيك نقوم بإبلاغ الشخص وإعطائه شهادة الرفض ليقوم بعدها بإجراءاته القانونية مع صاحب الشيك هذا مايسمى le retour سابقا كان يحدث على مستوى الوكالة أما الآن فهو يحدث على مستوى مركز المقاصة) أما في حالة سلامة الشيك القانونية يتم صب المال أو إرساله بكل سلاسة وتستغرق هذا العملية أربعة أيام وهي عملية جد سهلة.

س16:هل المقاصة الإلكترونية تخص فقط الشيكات؟

ج16: في الوقت الحالي تخص الشيكات لكن مستقبلا سيتم إدخال السفتجة والسندات وكمعلومة سابقة لأوانها سأقوم بإخبارك في نهاية سنة 2023 سنقوم بإدخال السندات في النظام المقاصي الإلكتروني؛

س17: كيف يتعامل نظام المقاصة الإلكترونية مع حالات الأخطاء في عمليات التحويل وماهي الصعوبات التي تواجهها؟

ج17: كما أخبرتك سابقا ترفض العملية ويعاد تصحيحها كل حسب سبب أما بالنسبة للصعوبات لربما أستطيع القول التزوير في البيانات والشيكات بتقنيات حديثة؛

س18: هل من الممكن أن تتطور المقاصة الإلكترونية في المستقبل ؟

ج18: يمكن أن تتطور لتصبح أقل وقتا بدلا من الوقت الحالي حيث تتم على عدة أيام؛

المطلب الثالث: نتائج تحليل المقابلة

الجزء الخاص بالبنوك التجارية:

من خلال الإجابة عن أسئلة المقابلة تبين لنا جليا التحاليل التالية:

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الأول تبين لنا أنه بطبيعة الحال من ضمن البنوك التجارية فهو عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بتقديم العديد من الخدمات لعملائها؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الثاني تبين لنا أن التعاملات الجارية لدى بنك التنمية المحلية تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير وقسم يتضمن السندات والأسهم والسفتجة والودائع يعني الأوراق المالية بصفة علامة وقسم يتضمن القروض .

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الثالث تبين لنا من أجل أن تشغل حسابك سواء بالسحب أو الإرسال يوجد العديد من الطرق لديهم م ضمنها الخدمات المصرفية أو خدمة الأنترنت او ماكينة ATM بالبطاقات الإئتمانية؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الرابع تبين لنا يأتي دخله أو مخزونه إن صح القول من الودائع التي تودع لديه من طرف الأشخاص الأشخاص الطبيعين أو المعنويين والتي تعتبر أهم جانب أو مورد له،

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الخامس تبين لنا أن هناك العديد من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وتشمل ظاهرة التضخم والكساد كأكبر خطر يمكن أن يضرب البنوك التجارية وهما أزمتان متعاكستان يمر بهم الاقتصاد وبالتالي تمس البنوك وتتأثر بها وبطبيعة الحال وجود أحدهما يعني غياب الآخر؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال السادس تبين لنا أن المقاصة الإلكترونية تساهم في تسريع التحويلات المالية وزيادة الأمان بالإضافة إلى تقليل الجهد والتكلفة والإبتعاد عن الأخطاء والتزوير مما يؤدي الى تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل البنوك التجارية؛

الجزء الخاص بالمقاصة الإلكترونية:

ـ من خلال الإجابة عن السؤال السابع تبين لنا أن المقاصة الإلكترونية عبارة عن نظام أو آلية أو عملية يقوم بها البنك مثل باقي العمليات المالية؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الثامن تبين لنا أن لنك التنمية المحلية مواكب للتطور وذلك لما يوجد من وسائل وآليات تحاكي العصر التكنولوجي وتتماشى مع النظام المقاصي؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال التاسع تبين لنا أن بنك التنمية المحلية حاله كحال البنوك التجارية الأخرى أدخلت له المقاصة الإلكترونية سنة 2006؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال العاشر تبين لنا أن النظام البنكي يستغني عن كل ما هو تقليدي في ظل التطور التكنولوجي والعصرنة؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الحادي عشر تبين لنا ليست أي مصلحة في بنك التنمية المحلية مؤهلة للقيام بعملية المقاصة بل فقط المصلحة المختصة بذلك مصلحة الصندوق لذلك أرى أن المقاصة الإلكترونية تتصف بصفة النوعية لعدم وجودها في جميع المصالح البنكية؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الثاني عشر تبين لنا أن أي شخص سواء كان طبيعي أو معنوي له الحق في القيام بهاته العملية.

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الثالث عشر تبين لنا حالها كحال أي نظام إلكتروني مقارنة بنسخته التقليدي فهو يكون مقلص للوقت والجهد، السرعة في أداء العملية بدقة تامة؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الرابع عشر تبين لنا ربحية البنك لا تتأثر بعملية أو وسيلة دفع أي كانت بل تتأثر بما هو أكبر من ذلك وبمتغييرات أخرى أو أزمات تضرب الاقتصاد الدولي؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال الخامس عشر تبين لنا أن المقاصة الإلكترونية عبارة عن عملية ذات جانبين فأحيانا تكون من الطرف الساحب وأحيانا أخرى مقدمة و بإختصار شديد هي عبارة عن عملية تحويل الأموال بطريقة إلكترونية بحتة وتكون ضمن مصلحة مختصة ولها حالتانغما بالقبول أو الرفض مع توضيح سبب الرفض؛

ـ من خلال الإجابة عن السؤال السادس عشر تبين لنا في حد الساعة المقاصة الإلكترونية تختص بالشيكات فقط أما بالنسبة للمعاملات أو الأوراق المالية الأخرى ما زالت تقام بصفة تقليدية لكن يجدر الذكر ان السندات ستدخل طي التنفيذ في الإطار الإلكتروني والمقاصي مع إنتهاء السنة الجارية 2023

ـ من خلال الإجابة عن السؤال السابع عشر تبين لنا أن العملية المقاصية تلغى بطبيعة الحال لكن بالنسبة لصعوبات كأي وسيلة بقدر إيجابيتها تكمن سلبيتها لذلك فهي معرضة لربما للإختراق مع أنه مؤمن ذاتيا ويصعب ذللك؛

من خلال الإجابة عن السؤال الثامن عشر تبين أن هناك نظرة امل في مواصلة تطورها وإدخال أمور وآليات جديدة فيها أو إضافة تعديلات عليها تكون مناسبة وسلسة العمل بشكل أكبر؛

نتائج الدراسة:

- ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، أحدث قفزة كبيرة في تطور البنوك التجارية؛
- المقاصة الإلكترونية، نظام الدفع الإلكتروني، الخدمات الإلكترونية، مفاهيم حوصلة الاقتصاد الرقمي؛
- خفضت تكاليف المقاصة، بعد الإعتماد على آليات المقاصة الإلكترونية؛
- المقاصة الإلكترونية تربط البنوك جلها تحت نظام مركزي واحد؛
- سهلت المقاصة الإلكترونية على البنوك التجارية مراقبة العمليات البنكية من أي غش أو تزوير يحدث خلال التحويلات المالية؛
- ساهم تطبيق المقاصة الإلكترونية في رد الإعتبار للبنوك والخدمات المصرفية التي تقدمها من حيث الضمان والثقة؛
- وعي البنوك وإقبالها على المشاركة في تيار التحديث والتطويرأدى بها إلى تبني نظام المقاصة العالمي؛
- حققت المقاصة الإلكترونية أقصى فعالية في معالجة التحويلات البنكية بطريقة أكثر أمنا وسرعة؛

خلاصة الفصل:

من خلال ما توصلت إليه من أجوبة المقابلة التي جرت مع العديد من أعضاء وكالة بنك التنمية المحلية BDL المتمثلين في إطار بنكي مكلف بالمقاصة الإلكترونية ومسيرين تجاريين ومساعد تجاري، حول موضوع علاقة المقاصة الإلكترونية بالبنوك التجارية إتضح لي أن عملية المقاصة الإلكترونية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، وتتيح لهم خدمة إرسال وإستلام المبالغ المالية بشكل سلس وسريع وآمن، كما تعتمد هاته الأخيرة على نظام مركزي يقوم بإجراء عمليات التحويل بشكل آلي وفوري بين حسابات البنوك المشاركة في هذا النظام،كما تساعد في تسهيل حركة الأموال لدى البنك والتقليل من فرص حدوث أخطاء في إجراءات التحويل ولإستخدام خدمة المقاصة الإلكترونية، يجب أولا فتح حساب في إحدى البنوك التجارية ثم تفعيل الخدمة من خلال البنك، ومن ثم يتم إجراء عمليات التحويل بسهولة ويسر؛

ومن خلال ما سبق هذا مايثبته إختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: " المقاصة الإلكترونية أسهمت في أداء البنوك التجارية" وبعد القيام بدراسة حالة تم إثبات صحة الفرضية.

الفرضية الفرعية الأولى: " تميزت المقاصة الإلكترونية عن المقاصة التقليدية بأنها الأقدر على معالجة التحويلات المالية" بعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية تم تأكيد صحة هاته الفرضية ولكن ذلك لا يعني أن المقاصة لم تكن قادرة على معالجة التحويلات المالية سابقة وإنما بشكل بطيء جدا ومكلف نوعا ما.

الفرضية الفرعية الثانية: " ساهم نظام المقاصة الإلكترونية في القضاء على المشاكل التي واجهت المقاصة التقليدية سابقا" وبعد الدراسة تم تأكيد صحة هاته الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: " تمكنت البنوك التجارية من إستغنائها عن المقاصة التقليدية" بعد القيام بدراسة حالة في بنك التنمية المحلية تم إثبات صحتة هاته الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: " ربحية البنوك التجارية ازدادت عند اعتماد نظام المقاصة الإلكترونية" وبعد أن قمنا بدراسى حالة تم نفي هاته الفرضية بشكل أكبر مع أن المقاصة الإلكترونية كان لها أثر إلا أن الربحية لا تحدد نسبة للمقاصة الإلكترونية.

الإقتراحات:

بناءا على النتائج السابقة توصلت إلى الإقتراحات التالية:

إن إستخدام البنوك التجارية للمقاصة الإلكترونية يحسن من خدماتها لذلك يجب عليها من تطوير البنى التحتية وجعلها قوية للإستفادة من هذه التقنية.

محاولة تسهيل العملية أكثر بجعلها تتناسب مع العملاء الطبيعين حيث يمكنهم ذلك من إستخدامها فقط من هواتفهم دون ضرورة الذهاب إلى البنك للقيام بالعملية.

العمل على تحسين النظام أكثر مما يجعل العملية تقام بشكل آني دون الإنتظار أربعة أيام كاملة.

التعاون بين المؤسسات المالية والحكومية مما يعزز لتطوير وتحديث النظام المقاصي بشكل أكبر.

محاولة نشر الوعي البنكي في الأطوار التعليمية الأولى.

آفاق الدراسة :

بما أن موضوع البحث يرتبط بعدة جوانب يمكن تناوله من عدة مداخل تبعا لأهداف كل باحث ذلك لكون مجال الدراسة يحتاج للمزيد من التعمق والمعالجة حتى يمكن الإلمام بالجوانب المختلفة له ونسطر البعض لمن يهمه البحث في الموضوع :

- هل توجد إختلافات بين إستخدامات المقاصة الإلكترونية في المؤسسات المالية المتبناة لهذا النظام والرابط المشترك بينها؟
- إحتمالية إنتقال المقاصة الإلكترونية إلى مرحلة ثالثة.

خاتمة

الخاتمة:

كان للتكنولوجيا الأثر الأكبر على القطاع البنكي لما أحدثت فيه من تغيرات وتطورات جلية أثرت هيا الأخرى على الاقتصاد الدولي للبلد حيث ساهمت في وضع البنوك في صف العولمة والتطور، فالقطاع البنكي يلعب دور الوسيط الاقتصادي بين الأشخاص الطبيعين والمعنويين لإنتقال الأموال وذلك من خلال إتاحة ما يعرف بوسائل الدفع والأمر لم يقتصر عليها فقط بل قامت بتطويرها ووضعها في طريق إلكتروني بحت وبإعتبار المقاصة كانت من بين الآليات التي لامسها التطور سرعان ما تحولت في قالب جديد وأصحبت ما تعرف الآن بالمقاصة الإلكترونية التي تعد مؤشرا على رقي جودة خدمات البنوك، مما جعل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى تسارع لإحتضانها من أجل النهوض بالمنظومة البنكية ومحاولة السعي جاهدة للحفاظ على مكانتها التنافسية بزيادة حصتها في السوق، ويعود هذا للدور الجوهري الذي تلعبه المقاصة الإلكترونية في تحسينها لتنظيم العلاقة بين البنوك في الساحة البنكية لما تنتجه من مزايا جعلها تحتل الصدارة في الصناعة البنكية، فهي تساعد على تحسين وتطوير أداء البنوك بتيسير المعاملات وبالتالي مكنهم من تحقيق نمو إقتصادي؛

وبالرغم من التكلفة التي كلفها مشروع المقاصة الإلكترونية نتيجة إستعمال التقنيات الحديثة والتي إبتدأ إستخدامها سنة 2006، قد حولت المقاصة التقليدية من وسيلة دفع ذات نقائض إلى نظام آلي جديد أكثر فعالية ودقة في إنجاز المهام.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع

الكتب:

01- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، إقتصاديات البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

02- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1996.

03- حسين بن هاني، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 203.

04- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.

05- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات ف النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

06- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2009.

07- شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992.

08- طار فاضل البياني، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2013.

09- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

10- عبد المطلب عبد الله، العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

مذكرات:

11- بالعجين رياض، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر إدارة مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2018.

12- بشريف الصادق، عزيل إسماعيل، عمليات تطبيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والتجارة الدولية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2019.

13- العالمي رقية، حلج أحمد عائشة، دور المقاصة الإلكترونية في تطوير النظام البنكي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.

14- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، جامعةمحمد بوضياف، مسيلة، 2018.

المجلات والمقالات:

15- أسماء بن لشهب، باسم محمد ملحم،التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات والعلاقات القانونية للمقاصة الإلكترونية للشيكات والعلاقات القانونية الناشئة عنها في القانون الأردني، مجلةالإقتصاد الجديد،المجلد40، العدد2، 2013.

16- أمال المرشدي،مقال قانوني حول المقاصة الإلكترونية للشيكات، 24 ماي 2023.

المواقع الإلكترونية:

17- http://chababmascara29.ahlamontada.com

18- http://www.egytips.com/ما-هو-الإقتطاع-البنكيhtml.

19- etudes supérieures/unilawstudy.blogspot.com

20- كمال يوسف، أهمية البنوك التجارية https://accdiscussion.com/acc7019.html

21- https://mawdoo3.com/

22- https://www.bdl.dz/arabe/politique-DCH.html

23- http://eltaareq.blogspot.com/2010/04/blog-post_22.html

24- https://unilawstudy.blogspot.com/2014/12/blog-post_28.html

التقارير:

25- Rapport annuel de la banque d'algerie 2005.

الملاحق

الملحق رقم (01) :يمثل آلية المقاصة الالكترونية

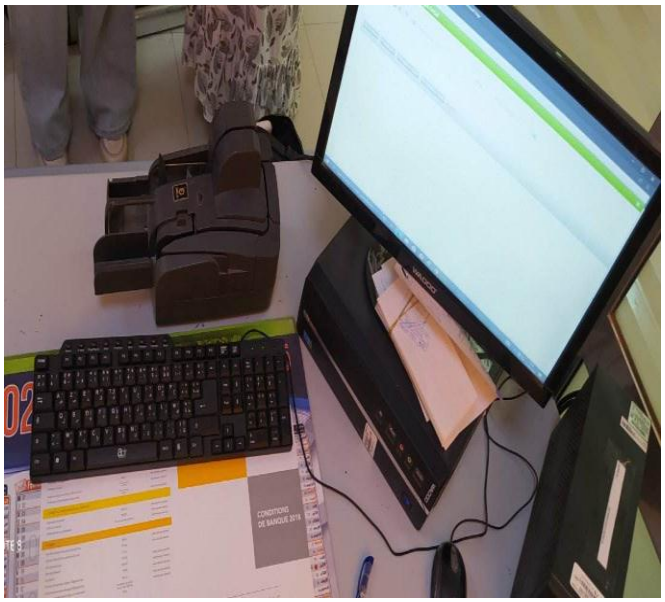

ملحق رقم (02) :يمثل السند